الأمم المتحدة

A/60/PV.50

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٠**

الجمعة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديارا (مالي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٩ و ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/60/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله متى ما يحدث وأينما يحدث. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن مؤاساة اليابان العميقة وتعازيه لأسر الضحايا ولشعب وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بسبب الفاجعة الأخيرة التي نجمت عن الهجمات الإرهابية الخسيسة التي وقعت في عمان.

وإذ نكثف جهودنا بشأن بعض المسائل الحيوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، مثل إنشاء لجنة بناء السلام، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، والإصلاح الإداري تحت قيادة السيد إلياسون القوية المقتدرة، يتطلع وفدي إلى رؤيته وهو يبدي نفس القدرة القيادية وهو يوجهنا بشأن موضوع أساسي آخر، هو إصلاح مجلس الأمن، وبناء المزيد على ما تحقق في ظل قيادة سلفه، السيد جان بينغ وزير خارجية غابون، أثناء الدورة الماضية.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره مع الشكر للجهود التي لا تكل والمساهمات الهامة التي بذلها السفيران بوليت بيثيل ممثل جزر البهاما وكريستيان فتاويزر ممثل ليختنشتاين، نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لهذه المناقشة المشتركة بشأن البندين قيد النظر – التقرير السنوي عن أنشطة مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن – نظرا لأنها تتيح فرصة مفيدة وحسنة التوقيت لإمعان التفكير في طريق للمضي قدما فيما يتعلق بالمسألتين الأساسيتين محط الاهتمام هنا، وهما الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن وتحسين أساليب عمله.

وأود، أولا، أن أتناول بإيجاز التقرير السنوي الذي قدمه السفير أندريه دنيسوف، ممثل الاتحاد الروسي، ورئيس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-59972 (A)

المجلس، الذي أود أن أعرب له عن تقديرنا. وترحب اليابان، كعضو عامل في مجلس الأمن لهذا العام والعام المقبل، بالتقرير. إذ يغطي التقرير المجموعة الكاملة من أنشطة المجلس، التي يتزايد تنوعها وتعقدها، وتعبر عن التحديات الجديدة التي تواجه عالم اليوم في مجال السلم والأمن.

ونظرا لأن اليابان حظيت بشرف العمل كرئيس للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام المنشأ في إطار المجلس، فإنني أود أن أضيف بضع عبارات إلى ملحق الفرع الذي يتناول عمليات حفظ السلام. وكما يبين التقرير ببراعة، يحاول الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يكون أكثر استباقا في عمله لضمان إجراء مناقشة مركزة وتحقيق اهتمام أوثق بالمسائل الأساسية، وذلك، أولا، من خلال عقد اجتماعات أكثر تواترا مع البلدان المساهمة بقوات، ومع المساهمين الماليين الرئيسيين، وغيرهم من أصحاب المصالح لتحسين التعاون والتفاهم بين العناصر الفاعلة الرئيسية؛ وثانيا، إجراء مناقشات مركزة وحسنة التوقيت بشأن مسائل مواضيعية معنية، مثيرة للقلق الشديد، مثل الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي في إطار بعثات معنية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة؛ وثالثا، تحسين تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن ولجنة الجمعية الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتحقيق العلاقة التكاملية التي ينبغي أن تقوم بين الهيئتين. وهو عمل جار إلى حد كبير، وإنني أعتزم متابعته بدقة بالتعاون مع جميع المشاركين النشطين في جهود عمليات حفظ السلام.

ويمكن أن أشير في هذا الصدد إلى أنني قد اختتمت لتوي بعثة ميدانية، بصفتي رئيسا للفريق العامل وبمساندة المجلس، إلى إثيوبيا. وقد التقيت بممثلين للبعثة التي نُشرت هناك – بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا – وممثلين للبلدان المساهمة بقوات، علاوة على القادة العسكريين، حتى يتسنى لي أن أكون على علم أولا بأول بالحالة المثيرة للقلق التي تتطور على الحدود. وسأقدم تقريرا، إلى المجلس وفريقه العامل عن نتائج زيارتي.

إن إصلاح مجلس الأمن، من حيث توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله تأخر لوقت طويل. وقد أقر قادة العالم بهذه الحقيقة في إعلان الألفية الصادر عنهم منذ خمس سنوات، وفعلوا ذلك مرة أخرى هذا العام بطريقة أوضح وأكثر تحديدا في الوثيقة الختامية.

وكما تذكرنا مرارا وتكرارا، تختلف التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن على وجه الخصوص اختلافا شاسعا عن تلك التي كانت تواجههما في عام ١٩٤٥. غير أن الهيكل الأساسي لمجلس الأمن وتشكيله، ما برح في جوهره يعبر عن العالم كما كان منذ ٦٠ عاما مضت. وينبغي للمجلس أن يتغير حتى يكون فعالا ومعبرا عن حقائق عالم اليوم. وقادتنا، إدراكا منهم لتلك الحقيقة، أكدوا في القمة العالمية التي عقدت في أيلول/سبتمبر أن إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر يعتبر عنصرا جوهريا في جهودنا الشاملة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. والمهمة الأساسية للدول الأعضاء الآن هي العمل والإنجاز بحيث يتخذ ذلك الاقتناع شكل حلول ملموسة.

أولا، نحن ظللنا ندعو إلى توسيع مجلس الأمن بحيث يعبر عن حقائق القرن الحادي والعشرين، بإدخال الدول الأعضاء، التي لديها الإرادة الواضحة والقدرة الحقيقية على الاضطلاع بدور أساسي في صون السلم والأمن الدوليين، على أساس العضوية الدائمة. وقد أصبح هذا الموقف يحظى بمشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء. وهو شيء لا بد أن يحدث إذا أريد لمجلس الأمن أن يظل فعالا وهاما. ويختلف قليلون مع الأساس المنطقي لهذا الموقف وتسويغه. وفي عام ١٩٤٦، على سبيل المثال، كان ما يقرب من ٧٠ في المائة

من موارد الميزانية اللازمة للمنظمة من الأعضاء الخمسة الدائمين، الذين وفروا بذلك قاعدة قوية ومتينة لاتخاذ القرارات وضمان تنفيذ تلك القرارات على نحو فعال.

وبالمقارنة، ففي عام ٢٠٠٥، انخفضت تلك النسبة إلى حوالي ٣٧ في المائة فقط من الميزانية العادية الحالية للأمم المتحدة، وإلى حوالي ٤٥ في المائة من ميزانية عمليات حفظ السلام. وهذا التغيير الكبير في ميزان القوى والموارد، في جملة عناصر أخرى، يقتضي ويبرر توسيع عضوية المجلس بما يعزز فعالية إجراءاته الجماعية بصورة حقيقية. كما ينبغي أن يتم التوسيع بطرق تصون كفاءة عمل المجلس.

ثانيا، وليس أقل أهمية، أن مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تكون شاغلاً رئيسياً لسائر الدول الأعضاء، صغيرها وكبيرها، وبالتالي لا بد من تناولها. ونحن نقر ونرحب بالقدر المحرز من التقدم في السنوات الأخيرة في مجلس الأمن، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وتحقيقاً لذلك، نرى أن علينا أن نجمع بين أمور ثلاثة.

أولاً، إن للجمعية العامة دور مشروع في السعي إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، كما حاولت أن تقوم بذلك فعلاً طوال أكثر من عقد من الزمان من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته بموجب القرار ٢٦/٤٨. ولسوء الطالع، أخفقت تلك المداولات حتى الآن في التوصل إلى نتائج ملموسة ومتفق عليها. ولكن الوقت قد حان لبذل جهد حقيقي من أجل حصد ما يمكن حصده في هذا الشأن الآن. وفي نفس الوقت، لا بد لنا من إدخال تغييرات في تكوين المجلس تدليلاً على ما نتحلى به من براغماتية ومرونة جماعيتين في سعينا للوفاء بالتزامنا المشترك.

وثمة عنصر رئيسي آخر يتصل بالعمل على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن هو المسؤولية المباشرة للمجلس ذاته. وبما أن المجلس هو سيد قواعده وإجراءاته بموجب أحكام الميثاق، فهو مسؤول عن أي قرار في هذا المجال. وإذ نقر بذلك، نعتقد أن المنتظر من المجلس أن يتحرك وأن يبذل المزيد من الجهد استجابة لشواغل قطاع كبير من أعضاء الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في تنشيط الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، في جملة إجراءات أخرى، كخطوة نحو تحسين أساليب عمله. ويجب أن يشارك كل أعضاء المجلس في هذه المسألة، وإن كنا نتوقع استجابة وتفاعلاً اكبر من الأعضاء الخمسة الدائمين، لدورهم الخاص والمسؤولية الملقاة على عاتقهم بحكم عضويتهم الدائمة وامتيازاتهم وما يرتبط بها من تأثير.

ثالثاً، نرى أن توسيع عضوية المجلس، وخاصة في فئة العضوية الدائمة، سيكون عنصراً هاماً وأساسياً – وإن يكن غير مباشر – في إحداث تغيير وتحسين في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك بعث حياة جديدة في طريقة عمله، ولا شك أن أثرها سيكون ملموساً.

أما بالنسبة لتغيير هيكل وتكوين مجلس الأمن، فنعتقد أننا قد أحرزنا تقدماً كبيراً بالفعل خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، الأمر الذي عبرت عنه جزئياً الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ونشير بشكل خاص إلى أنها المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يقدم إلى الجمعية فيها ذلك العدد الكبير من مشاريع القرارات التي تدعو إلى إحداث تغييرات ملموسة في تكوين المجلس.

فمجموعة البلدان الأربعة – ألمانيا والبرازيل الهند واليابان – يدعمها عدد كبير من المقدمين الآخرين – قدمت مشروع قرار (A/59/L.64) بشأن إصلاح مجلس الأمن يشمل توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وهذا الجهد، إلى جانب تحركات لاحقة أخرى – بما في ذلك تحرك الدول

الأفريقية – قد أحدث زخماً في الجمعية العامة في نيويورك وفي عواصم العالم من أجل إصلاح هيكلي أساسي لمجلس الأمن على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث للأمم المتحدة.

والجهود التي بذلتها مجموعة البلدان الأربعة ومقدمي مشروع القرار الآخرين قد حظيت بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن تقدير اليابان الحار لكل من دعم جهودنا. وباسم حكومة بلدي، أود بصفة خاصة أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع البلدان التي عبرت عن تأييدها لأن يكون لليابان مقعد دائم.

وهكذا، فإن الزخم المتولد لم يذهب هباء؛ فهو باق ويتطلب منا الآن نتائج محددة. وتلك هي مهمتنا الجديدة في المرحلة التالية من العملية التي وجدنا أنفسنا فيها الآن بعد القمة العالمية. وفي المرحلة الثانية هذه، ومن خلال البناء على الزخم الذي تحقق خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، نحتاج إلى النظر في ما يتجاوز كون أن أياً من مشاريع القرارات التي قدمت في الدورة السابقة لم يطرح للتصويت، وأن نسعى للتوصل إلى حل يمكن أن يحظى بتأييد أكبر مما تحقق حتى الآن.

هناك من يريدون أن يخلصوا إلى أن إصلاح مجلس الأمن قد انتهى. وهؤلاء مخطئون، فالإصلاح عملية تتحرك في تسلسل متصل، خطوة خطوة، وهذا ينسحب بشكل خاص على مسألة ذات حساسية بالغة مثل إصلاح مجلس الأمن، لأنها تنطوي على محاولة إدخال تغييرات أساسية في تكوينه. وعلينا ألا ندخر جهداً للمضي بهذه العملية الشاقة قدماً.

واليابان قد عقدت العزم على مواصلة العمل، على أساس اللبِنَات التي أرسيت بالفعل وبالتعاون مع جميع الدول المهتمة، للمضي بهذه العملية إلى الأمام والتوصل إلى حل يحظى بقبول واسع النطاق من جانب الأعضاء. فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، ثمة إمكانية حقيقية لاتخاذ تدابير جريئة يمكن أن تفضي إلى حل ملموس أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى جانب التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا أخرى أوسع نطاقاً لإصلاح الأمم المتحدة. ولا شك أن هذا يتطلب من كل الدول فرادي ومن كل مجموعات الدول المهتمة بهذه المسألة مزيداً من التفاعل والواقعية والإبداع والابتكار. وندعو كل الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار مبكر بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وكما ذكر رئيس الوزراء كويزومي في القمة العالمية ٢٠٠٥، ”فلنتحد جميعاً للسعي إلى جعل دورة الجمعية العامة هذه دورة للعمل: العمل من أجل التجديد الشامل للأمم المتحدة“ (A/60/PV.6، الصفحة ٤٦).

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن اليابان لن تألو جهداً من أجل تحقيق هدف الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونتطلع للعمل جاهدين لبلوغ ذلك الهدف، تحت القيادة الرشيدة للرئيس، في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة. وأود أن أعرب له عن امتنان وفدي لجهده الحثيث من أجل المضي قدما ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة.

ترى الدانمرك أن تكوين مجلس الأمن يجب أن يعبر عن العالم كما يبدو اليوم. ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب مشروعية ومصداقية وفعالية معززة لعمل المجلس.

والتكوين الحالي لمجلس الأمن هو ترجمة لعالم لم يعد قائماً. وإن كان لمجلس الأمن أن يواصل القيام بدور حاسم

في تعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية، لا بد من تمثيل أوسع. وفي الأشهر الأخيرة، أعربت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء عن تأييدها الواضح لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وفضلاً عن ذلك، فإن الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) ترسم مهمة محددة ينبغي تنفيذها في هذا الإطار.

وعندما نتكلم عن إصلاح المجلس، فإننا لا نبدأ من الصفر. فسجل الأعمال ليس خاوياً: وهناك حقائق ثابتة معينة، من بينها أن المجلس يتكون من أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، وأن الأعضاء الدائمين يتمتعون بامتيازات معينة، وأبرزها حق النقض.

ونرى أنه من غير الواقعي – بل وربما من غير المستصوب – أن نحاول تغيير تلك السمات الرئيسية للمجلس. فهي، على أي حال، لا تمثل جزءاً صغيراً من سبب بقاء المجلس واضطلاعه بدور هام خلال الأعوام الستين الماضية. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن تستهدف جهودنا إصلاح الخلل في أساس المجلس من خلال كفالة توازن شامل أفضل في كل من فئتي العضوية بين البلدان من مختلف المناطق الجغرافية ذات المستويات المتباينة من التنمية الاقتصادية.

ولا يمكن إنكار أن العضوية الدائمة تمنح امتيازات كبيرة، فهي تمنح ذاكرة مؤسسية أفضل، وسيطرة أكبر على اللعبة، إلى آخر ذلك. وبوصف الدانمرك حاليا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فهي تستطيع بالتأكيد أن تشهد على ذلك. وإضافة المزيد من الأعضاء الدائمين، خاصة من البلدان النامية، ستضمن ساحة عمل أكثر تكافؤا. ومع ذلك، نحن لا نرى سببا يستوجب زيادة عدد الأعضاء الدائمين المتمتعين بحق النقض.

ولتلك الأسباب ما فتئت الدانمرك منذ سنوات عديدة تؤيد نموذجا للتوسيع تتم فيه زيادة عدد الأعضاء الدائمين غير المتمتعين بحق النقض وعدد المقاعد غير الدائمة في المجلس، وتشغل فيه البلدان النامية والمتقدمة النمو معا مقاعد بوصفها أعضاء دائمين. وتم التعبير عن هذا النهج الأساسي في اقتراح مجموعة البلدان الأربعة، الذي قدمناه. وما زلنا نعتقد أن هذا الاقتراح هو الوحيد الذي سيتمكن من الحصول على تأييد واسع النطاق بين الأعضاء.

ويتجاوز إصلاح مجلس الأمن حدود مسألة توسيع العضوية. فهذا الإصلاح هو أيضا مسألة تتعلق إلى حد كبير بمعالجة القضايا المتصلة بأساليب عمل المجلس وإدارته. وهناك حاجة إلى المزيد من الشفافية وإشراك الجميع من عموم الأعضاء في أعمال مجلس الأمن؛ ولقد تم بالفعل قطع شوط كبير في الفريق العامل المفتوح العضوية نحو الاتفاق على خطوات عملية في ذلك الاتجاه.

وهناك جانب آخر في الإصلاح يتعلق بضرورة التغيير في تنظيم العمل داخل المجلس نفسه، بما في ذلك ترشيد الطريقة التي يدير بها المجلس مداولاته، إلى آخر ذلك. ولقد طال كثيرا انتظار تدابير الإصلاح هذه، وهي ببساطة تدابير حتمية إذا أريد لمجلس الأمن الموسع أن يتمكن من العمل بكفاءة.

وثمة حاجة إلى نهج إصلاحي شامل يغطي التوسيع وأساليب العمل، وينبغي ألا نحاول التعامل مع هاتين المسألتين بالتتابع أو على حدة وبطريقة تدريجية. إن الرهان كبير، وكلنا نتشاطر الهدف ذاته، وهو الحاجة إلى أمم متحدة أقوى وأكثر كفاءة.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن مدرجة في جدول الأعمال منذ أكثر من ١٢ عاما. لقد انتهى وقت التفكير وحان وقت العمل. ومسؤوليتنا هي أن نبعث رسالة واضحة إلى العالم تقول إننا نريد أمما متحدة أقوى، وقادرة على

التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة التي يواجهها العالم اليوم.

السيدة هريبيكوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أعرب باسم الشعب التشيكي والحكومة التشيكية عن خالص التعاطف والتعازي لشعب وحكومة الأردن في ما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان أمس الأول. ونحن ندين الإرهاب بكل أشكاله.

قد نتفق جميعا على أن إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه طال انتظارهما كثيرا. وهذا الإصلاح – الذي سيجعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة – يُعتبر بحق عنصرا أساسيا في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة؛ ولقد كانت هناك آمال كبيرة في هذا الشأن أثناء الإعداد لاجتماع قمة الأمم المتحدة هذا العام.

ولكن ثبت أن المسألة بالغة الصعوبة بحيث لا يمكن حلها في الوثيقة الختامية، وذلك رغم أننا كنا قد اقتربنا أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد نهج معقول، وهو نهج كان سيحظى بتأييد واسع النطاق في الجمعية العامة، وهو خيار لا يفوقه سوى توافق الآراء – الذي من الواضح أنه صعب المنال.

إن آراءنا بشأن إصلاح مجلس الأمن معروفة تماما. فالجمهورية التشيكية تؤيد دائما توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية – أي فئة الأعضاء الدائمين وفئة الأعضاء المنتخبين. وهذا يضعنا في خانة مؤيدي مشروع القرار الذي قدمته في وقت سابق من هذا العام مجموعة البلدان الأربعة. وهناك عدد من الأسباب لذلك. السبب الرئيسي للجمهورية التشيكية هو أن هذه المجموعة تسعى إلى تعزيز تمثيل البلدان النامية بدرجة كبيرة. وما زلنا نعتقد أن ذلك الاقتراح يقدم نموذجا قابلا للتطبيق لتوسيع المجلس – وهو نموذج ما زال لديه القدرة على كسب تأييد الأغلبية المطلوبة من الأعضاء.

وفي الوقت الذي نبذل جهودا لتوسيع المجلس، ينبغي ألا نغفل الإصلاح في مجال أساليب العمل. وفي هذا السياق، نجد أن مبادرة سويسرا واقتراحها ملهمان جدا. ولكن نظرا لتعقيد وحساسية هذه المسائل، بما في ذلك احتمال تداخلها في مسائل إصلاحية أخرى، يبدو أنه من الضروري إجراء المزيد من الدراسة المتأنية للاقتراح. والجمهورية التشيكية والوفد التشيكي مستعدان أيضا للمشاركة في هذا الجهد.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تعازينا الأخوية للحكومة الأردنية وللشعب الأردني الشقيق في ضحايا الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها عمان يوم أمس الأول. كما أريد أن أعبر عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل نيجيريا باسم البلدان الأفريقية.

لقد أدركت البلدان النامية منذ عدة عقود عدم التوازن في عضوية مجلس الأمن، وعملت منذ سبعينات القرن الماضي على إصلاح هذا الخلل من خلال إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٩. غير أن القوى صاحبة المصلحة في الوضع القائم لم تمكن الجمعية العامة من الشروع في دراسة البند بصورة جدية إلا في الدورة السابعة والأربعين، عام ١٩٩٢. عند ذلك أصدرت الجمعية العامة قرارا يقضي بتشكيل فريق مفتوح العضوية للنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. غير أن عمل الفريق، كما نعرف جميعا، وصل إلى طريق مسدود وذلك بسبب إصرار أصحاب الامتيازات في المجلس على الاحتفاظ بامتيازاتهم. وإذ نتحدث عن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة العضوية والمسائل ذات الصلة، يجب علينا أن ننظر بجدية في جميع العناصر التي تؤثر في أداء المجلس وتعيقه عن أداء ولايته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويأتي على رأس تلك

العناصر امتياز حق النقض الذي تتمتع به البلدان الدائمة العضوية في المجلس.

ليس بيننا من ينكر أن الوضع القائم حاليا في مجلس الأمن يمثل إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، فرضته البلدان المنتصرة على المجتمع الدولي بأسره، حيث سيطرت على مجلس الأمن وجعلته جهازا مسيطرا وغير منصف وغير متوازن ويخلو من الديمقراطية ويُساء فيه استخدام حق النقض وتعالج فيه المشاكل الدولية بطريقة انتقائية وتمييزية. وفي كثير من الحالات تمت حماية المعتدي ليتمكن من الإفلات من العقاب. وفرضت في حالات غيرها جزاءات على دول أخرى دون وجه حق، لا لشيء إلا أن سياساتها لا تنسجم مع مصالح بعض الدول ذات الامتيازات في مجلس الأمن. وبسبب حق النقض عجزت الأمم المتحدة عن تطبيق العدالة بين الشعوب، وأصبح إصلاح مجلس الأمن أمرا مُلحا.

لقد كانت القارة الأفريقية أكبر متضرر من الترتيبات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تشكيل مجلس الأمن الذي تم في غياب أغلب دول القارة التي كانت ترزح تحت الاستعمار والعنصرية. واليوم، حيث نالت البلدان الأفريقية استقلالها بعد تضحيات كبيرة ومعاناة طويلة، وأصبحت تمثل أكثر من ربع المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة، لابد من إنصافها والاعتراف بحقوقها وتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع عليها من خلال إتاحة الفرصة لها لتكون ممثلة تمثيلا عادلا في مجلس الأمن. والتمثيل العادل بالنسبة للقارة الأفريقية يعني حصولها على العضوية الدائمة في مجلس الأمن أسوة بالقارات الأخرى، حتى لو لم يتم إقرار إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة، وبالإضافة إلى ذلك منحها المقاعد غير الدائمة التي تتناسب ونسبة عدد أعضائها إلى أعضاء الأمم المتحدة.

إن ليبيا كعضو في الاتحاد الأفريقي تؤكد تمسكها بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في مدينة سرت بليبيا يومي ٤ و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تأكيده في القمتين الاستثنائيتين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي يقضي بتخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا بكل الامتيازات، بما في ذلك حق النقض – وأكرر: بما في ذلك حق النقض – وخمسة مقاعد غير دائمة. ونحن في ليبيا كنا نفضل باستمرار أن تكون المقاعد الأفريقية الدائمة مقاعد خاصة بالاتحاد الأفريقي وليست لدولة معينة، ويتم شغلها بالتناوب بين دول الاتحاد الأفريقي، كما تقرر في القمة الأفريقية بهراري عام ١٩٩٧.

إن القارة الأفريقية لا ترغب، ولا ترضى بأن تكون الخاسرة فيما يمكن أن يتم الاتفاق عليه من ترتيبات بخصوص زيادة عضوية مجلس الأمن، ومن حقها أن تتمسك بالحصول على كل الامتيازات التي لدى القارات الأخرى. والمعادلة بالنسبة لنا بسيطة، وهي إما أن تكون الامتيازات للجميع، أو لا تكون لأي أحد. وأعني هنا امتياز حق النقض بالتحديد. ولا شك أن اليوم الذي نصل فيه إلى إلغاء امتياز حق النقض في مجلس الأمن سيكون هو يوم الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن، ولمنظومة الأمم المتحدة ككل.

ورغم اعترافنا بأن مجلس الأمن قد حقق بعض النجاح فيما يتعلق بتحقيق السلام ومنع الصراعات، وخاصة في أفريقيا، إلا أننا نشعر بخيبة الأمل وبالإحباط لعجز المجلس حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحمي الشعب الفلسطيني مما يتعرض له على يد سلطات الاحتلال، ومساعدته في استعادة أراضيه، وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في العودة وحقه

في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم أصدق التعازي باسم حكومتي وبالأصالة عن نفسي للمملكة الأردنية الهاشمية ولشعبها للخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن الأعمال الإرهابية البشعة التي وقعت في عمان.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة الجيدة التوقيت للغاية. فنحن في منتصف المسافة بين الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر وبين نهاية العام، حين يتعين علينا أن نستعرض التقدم المحرز بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن البالغة الأهمية.

وخلال الدورة السابقة للجمعية العامة، ولأول مرة منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ أكثر من ١٠ سنوات، تم تقديم ثلاثة مشاريع قرارات عن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، طرح عدد من الدول بعض أفكار عملية بشأن هذه المسألة. وكل هذا يشير إلى اعتراف واسع النطاق في هذه الجمعية بضرورة إصلاح مجلس الأمن. وقد أكد رؤساء دولنا أو حكوماتنا ذلك في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، حيث رأوا أن ”الإصلاح المبكر لمجلس الأمن ... عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

وكما تعلم الجمعية العامة جيدا، كانت البرتغال من مقدمي مشروع القرار A/59/L.64، الذي قدمته مجموعة البلدان الأربعة وبلدان أخرى في موعد سابق من هذا العام. وما زلنا متمسكين بالمبادئ الواردة في مشروع القرار المذكور ونرى أن الإصلاح وفقا للأساس الذي حدده يعطي أفضل جواب فيما يتعلق بالمواءمة بين مجلس الأمن والأمم المتحدة وبين القرن الحادي والعشرين.

واسمحوا لي مرة ثانية بأن أؤكد مجددا بإيجاز المبادئ التي نسترشد بها فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن الهامة هذه. أولا، يجب أن يشمل الإصلاح في رأينا مقترحات عملية وطموحة، سواء من حيث زيادة عدده أو من حيث أساليب عمله. ونتفهم جيدا أن يحتاج مجلس الأمن في كثير من الظروف إلى العمل وفقا لاعتبارات الكياسة، ونقبل ذلك. ولكن المجلس يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي، ويتعين علينا جميعا أن نشعر بأن لنا مصلحة في مداولاته. والواقع أن ثقافة للعمل لم ينص عليها الميثاق قد نشأت على مر السنين في العلاقة بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام، وبينه وبين الأمانة العامة. وثقافة العمل هذه موضع للانتقاد. ونرى أن تحقيق تحسن حاسم في هذه الحالة يتطلب العمل من خلال إصلاحات مشتركة هيكلية وخاصة بأساليب العمل. فالتوسع وأساليب العمل وجهان لنفس العملة.

ثانيا، ينبغي أن يجري توسيع نطاق المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة الحاليتين، وذلك لإتاحة تمثيل أكبر وأفضل لعموم الأعضاء في مجلس الأمن.

ومن شأن ذلك تمهيد الطريق إلى مزيد من وجود البلدان النامية في كلتا الفئتين وإتاحة انضمام أفريقيا إلى الأعضاء الدائمين. وبالإضافة إلى ذلك، سيضمن الإبقاء على عائق إعادة الانتخاب المباشر للأعضاء غير الدائمين فرصة دخول المجلس لأكثرية واسعة من أعضاء الأمم المتحدة، تشمل أكثر من ١٠٠ دولة صغيرة ومتوسطة الحجم.

وبالنظر إلى مسألة الفيتو، كان موقفنا الثابت دائما هو أن اشتراط اتفاق الأصوات – الذي تنص عليه الفقرة ٣ من المادة ٢٧ في الميثاق – ينبغي ألا يوسَّع بحيث يتعدى أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

وأخيرا، تعتقد البرتغال أنه مهما كانت الإصلاحات التي قد نقوم بها حاليا، ينبغي إجراء عملية استعراض في فترة زمنية محددة في المستقبل – بعد ١٥ عاما، مثلا – بغرض تقييم مزايا تلك الإصلاحات وتأثيرها في عمل المنظمة.

وأود اختتام كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن نتمكن، بحلول آخر هذا العام، في الإبلاغ عن تقدم ملموس في مجال إصلاح مجلس الأمن. وأعتقد اعتقادا راسخا أن إصلاحا معقولا وواضحا وديمقراطيا يُحتمل أن يحظى بما يكفي من تأييد في الجمعية العامة. فمن شأن مجلسٍ أمنٍ يعكس صورة حقائق عالم اليوم أن يرفد عمل المنظمة بزخم جديد.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بالتعبير، في مستهل كلامي، عن تعازي بلدي الحارة للمملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا، فضلا عن أسر ضحايا المأساة، التي سببتها تفجيرات الإرهابيين المروعة في عمان. واليونان تدين الإرهاب بجميع أشكاله، حيثما وقع زمانا ومكانا.

اتفق رؤساء الدول والحكومات، في اجتماع قمتهم في أيلول/سبتمبر الماضي، على أنه لا بد من إصلاح الأمم المتحدة، بحيث تعكس حقائق عالم اليوم. وما انفك يُبحث في الإصلاح طوال السنوات الـ ١٢ الماضية في فريق عامل أُنشئ خصيصا لهذا الغرض. وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، استمر مزيد من النقاش الشامل في نطاق الأمم المتحدة، علاوة على الأوساط الأكاديمية والسياسية، وفي المنظمات غير الحكومية وفي وسائط الإعلام.

وبالنظر تحديدا إلى إصلاح مجلس الأمن، جرى تقديم ثلاثة مشاريع قرارات (A/59/L.64 و L.67 و L.68)؛ ومن الواضح أن توافق الآراء – رغم أنه مطلوب كثيرا – صعب التحقيق للغاية. وبعد، نعتقد أن الإصرار في هذه المرحلة على اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة بالذات لن تكون نتيجته سوى إدامة الطريق المسدود الراهن. إن اتخاذ قرار بالتصويت هو عملية ديمقراطية. وفي برلماناتنا الوطنية، تُتخذ قرارات كلَّ يوم بشأن مسائل خطيرة – بل حاسمة – بدون توافق الآراء.

وقد أعربنا بوضوح في جميع بياناتنا السابقة بصدد هذه المسألة عن تأييدنا المبدأَ المحدد في مشروع القرار A/59/L.64 الذي انضممنا إلى مقدميه. وفي رأينا أن ذلك النهج لتناول المشكلة هو أشد الأساليب واقعية. وزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين أمر أساسي لإقامة التوازن في مجلس الأمن. فمن شأن هذا أن يزيد من إمكان مساءلة المجلس وشفافيته، معزِّزا طابعه المتعدد الثقافات والمتعدد الأبعاد وجاعلا إياه ذا طابع تمثيلي أبرز للعالم الذي نعيش فيه. ومن شأنه أيضا أن يعزز مصداقية المجلس وشرعيته، وبالتالي، فعاليته.

ولكي نواجه تهديدات اليوم وتحدياته العالمية الخطيرة، يجب على الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن – أن يتم إصلاحها وتحديثها على جناح السرعة. وإذا أردنا للمنظمة أن تستمر في تأدية دور حساس وحاسم في القرن الحادي والعشرين، فلا يمكن إرجاء عملية اتخاذ القرار بشأن هذه المسائل. لقد آن أوان العمل، ويجب ألا نفقد الزخم الراهن.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعبِّر، باسم باراغواي حكومة وشعبا، عن تعازينا الصادقة للمملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعبا، على التفجيرات الإرهابية المجرمة التي ارتُكبت يوم الأربعاء، في عمان، والتي أودت بحياة مدنيين أبرياء. ونحن ندين هذه الأعمال الإجرامية الجبانة، التي ليس لها ما يبررها مطلقا.

إن هذه الجلسة العامة مخصصة للنظر في البندين ٩ و ١١٧ من جدول الأعمال، اللذين يشيران كلاهما إلى تقرير مجلس الأمن (A/60/2) وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/59/47).

وفي ما يتعلق بتقرير المجلس، يُقرّ وفدي بإحراز تقدم في عَرضه، لكنه يعتقد أنه يحتاج إلى مزيد من التحسين، نظرا للزيادة الملموسة في بنود جدول أعمال المجلس. ومن شأن التحسين أن يمكِّن الدول الأعضاء والرأي العام الدولي على حد سواء من تحليل عمل المجلس وتقييمه من حيث الموضوع، ومن فهم الأساس الذي بُني عليه اتخاذ القرارات. ونعتقد أيضا أن نقاشا تفاعليا حول التقرير، بين البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء من شأنه تعزيز المنظمة.

ونحن نبدي هذه الملاحظة لأن من رأينا أن نظر الدول الأعضاء في التقرير ينبغي ألا يقتصر على مجرد الشكل، بل يجب أن يكون تأكيدا جديدا على مسؤولية الجمعية عن مسائل ذات أهمية أساسية لكل أعضاء المنظمة. ومن حق الدول الأعضاء، ومن واجبها أن تكون مطَّلعة على عمل المجلس وأن تحلله تحليلا تاما، لأن المجلس يتصرف باسم الكل، بموجب الولاية المسندة إليه في ميثاق المنظمة.

وعلاوة على ذلك، نود إبراز التقدم المحرز في الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، هذه الجلسات التي مكَّنت الدول الأعضاء من أن تُبدي للمجلس وجهات نظرها حول مواضيع تحظى باهتمام عام وبأهمية كبرى. غير أن الدول الأعضاء كثيرا ما تشعر بأن آراءها لا تراعَى عند اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، نريد أن نعرب مرة أخرى عن قلق وفدنا إزاء ما يؤديه مجلس الأمن من دور تشريعي، على حساب سلطة الجمعية العامة.

في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي الذي عُقد مؤخرا، خصص رؤساء الدول أو الحكومات فرعا خاصا بمجلس الأمن، أعربوا فيه عن تأييدهم

”الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣)

ولهذا فإن باراغواي ما فتئت تتابع باهتمام المبادرات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، فيما يتعلق بتشكيله وأساليب عمله، لأن منظمتنا أداة للمجتمع الدولي يجب أن تتطور وتتكيف مع حقائق القرن الجديد.

وتعيد جمهورية باراغواي التأكيد على موقفها المؤيِّد لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ومن الأساسي، ونحن نقوم بتلك الزيادة، أن نأخذ في الاعتبار الواقع السياسي الحالي وزيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة.

وحتى نجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأوفى تمثيلا، علينا أن نوسع فئتيْ العضوية معا، سواء الدائمة أو غير الدائمة وعلينا أن نشمل البلدان المتقدمة النمو والنامية، آخذين في الاعتبار أن هذه الأخيرة ناقصة التمثيل في تلك الهيئة المهمة. وزيادة عدد أعضاء المجلس من شأنها أن تجعله أكثر تمثيلا، مما سيمنحه قدرا أكبر من الشرعية.

كما ينبغي أن ندرس مسألة حق النقض، كجزء أساسي من الإصلاح. وينبغي أن نطمح إلى الإلغاء التدريجي لحق النقض، حتى يختفي تماما. وكخطوة أولى، ينبغي أن يكون مقصورا على المسائل التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق. وعلاوة على ذلك، يمكننا أن نجعل إمكانية القيام باستعراض دوري للإصلاح مفتوحة، بغية تحليل عمل

مجلس الأمن، في ضوء الاحتياجات والحقائق التي تبرز إلى الوجود.

ويرى وفد بلدي أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب لأي اقتراح من شأنه تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وجعله أكثر شفافية ومسؤولية وضمان قدر أكبر من المشاركة من جميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب، نرى أن مقترح إصلاح أساليب عمل المجلس، الذي عممته وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين يشكل مساهمة هامة تتضمن عناصر من شأنها تعزيز المناقشة المتعلقة بهذا الموضوع. وترى باراغواي أنه يجب معالجة زيادة عدد أعضاء المجلس وإصلاح أساليب عمله بوصفهما مجموعة واحدة متكاملة وشاملة.

لن يكون لأي إصلاح للأمم المتحدة الأثر الذي نتوخاه كلنا دون القيام بإصلاح مجلس الأمن الذي تأخر كثيرا. وإلى أن يحدث ذلك، لا نستطيع أن نتكلم عن منظمة تساير العصر الذي نعيش فيه وقادرة على الاستجابة لتطلعات واهتمامات المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في ألا يعاني هذا الإصلاح من نفس المصير الذي عانى منه النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. فإذا كان ذلك النظام الداخلي المؤقت هو مقياس آمالنا، علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان من المناسب أن ننتظر ٦٠ سنة أخرى لنقوم بالإصلاح.

السيدة سيلكالنا (لاتفيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق مؤاساتنا للمملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالهجمات المروعة التي استهدفت عمان قبل يومين.

ويرحب وفد بلدي بهذه الفرصة للنظر مجددا في مسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد ركزنا جهودنا خلال الشهرين الماضيين على العناصر التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي حدد لها قادتنا جدولا زمنيا لتحقيق نتائج ملموسة. غير أن رؤساء دولنا وحكوماتنا طلبوا كذلك تقييم التقدم المحرز في اتجاه إصلاح مجلس الأمن قبل نهاية هذا العام. وإن أردنا أن نسجل إحراز أي تقدم، ستكون شجاعتنا وإرادتنا الجماعية للعمل على هذه المسألة ذات أهمية حاسمة.

ولاتفيا، بوصفها أحد مقدمي اقتراح مجموعة الأربعة (A/59/L.64)، الذي قدم خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، يمكنها أن تعيد التأكيد على تأييدها لإنشاء مقاعد جديدة دائمة دون حق النقض، ومقاعد غير دائمة. ونحن نرى أن نموذج التوسيع الذي عرضته مجموعة الأربعة يستجيب بما فيه الكفاية للحاجة إلى مجلسِ أمنٍ أكثر تمثيلا. كما أنه يوسع قاعدة الموارد المالية والموارد الأخرى المتوفرة دائما لتنفيذ وإنفاذ قرارات مجلس الأمن.

وفي ذات الوقت، نشجع الجهود التي يقوم بها مجلس الأمن لمواصلة تكييف أساليب عمله، بغية تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن وأغلبية الأعضاء. وقد نادى الكثير من الوفود بتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عمل مجلس الأمن، وإننا نضم صوتنا إلى ذلك النداء. كما نرحب بالمساهمة القيمة المقدمة من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين في هذا الاتجاه. إننا نرى التوسيع وإصلاح أساليب العمل علميتان متكاملتان تكتسيان نفس القدر من الأهمية.

ومن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن سيستغرق بعض الوقت وسيتطلب الصبر، غير أنه لن يُحرز أي تقدم جوهري إذا ما تحركنا بالسرعة الحالية. وبالنظر إلى أنه لم يتحقق توافق آراء خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، كيف يمكننا أن نستمر في تضليل أنفسنا والآخرين بأنه سيكون من

الممكن تحقيق توافق آراء واسع بشأن هذه المسألة؟ يمكن أن نتناقش لمدة ١٢ سنة أخرى وننتظر حدوث معجزات، أو يمكننا أن نتصرف بشكل حاسم. وينبغي ألا نخشى التغيير إذا حدث بالوسائل الديمقراطية. وفي منظمة ديمقراطية مثل الأمم المتحدة، لا ينبغي الانقسام؛ فهو أداة مفيدة للتوصل إلى القرارات وإنجاز الأمور في فترة معقولة. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى مجلس أمن عصري وحديث، وخير البر عاجله.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أبدأ بالإعراب عن أصدق التعازي للأردن نظرا للخسارة الأليمة في الأرواح. يبدو أن ''الألم والصدمات الطبيعية الألف'' تجاوزت كل الحدود في عصرنا. ومن المؤكد أننا سنواصل كفاحنا الصارم المشترك ضد الإرهاب.

ولا أظن أنني سأقوم الآن بإفراغ الحجج القديمة في قوالب جديدة وأكررها وأعيد على الأسماع المناقشات القديمة. سأبدأ بالإشارة إلى رجل يسمى ريمون مايكل عمل في إدارة الخزانة للولايات المتحدة في الأربعينيات وكشف في مذكراته التي تحمل عنوان ''مناقشات بريتون وودز'' أنه طلب منه – أو بالأحرى صدرت له تعليمات – بأن يتوصل إلى حصص حددت مسبقا بتعديل الإحصاءات لضمان قوة تصويت الأغلبية الساحقة والحضور الدائم للأربعة الكبار: وقد أضيفت فرنسا فيما بعد، بعد أن تم تجاوز كراهية دوغول. وقد كانت تلك أيضا هي العملية التي حدثت لاحقا بالفعل – كما قال في ذلك الكتاب – في إنشاء الأمم المتحدة التي كانت تشكل جزءا من الخطة، مع مؤسسات بريتون وودز. بل هو يشير إلى أنه بالمثل قد ضُمنت هيمنة الأربعة الكبار وحضورهم الدائم في الأمم المتحدة. وبالمناسبة، أود أن أضيف أن العديد من الوفود قد اعترض حينئذ على الحصص وأسلوب الوصول إليها، ما عدا وفد كندا بالطبع، الذي ظن أن الحساب كان مضبوطا.

إن ما أود توضيحه هنا هو أن النظام السياسي والاقتصادي الذي أنشئ في عام ١٩٤٥ كان نتيجة لعمليتي تزييف الانتخابات هاتين. ولهذا، فإنه يجب تحويل تركيز القوة السياسية والاقتصادية لتعديل التوازن لصالح البلدان النامية.

لا أحد يريد أن يقلل من شأن الدور الهائل الذي اضطلع به نصر الأربعة الكبار في تاريخ العالم وللعالم اليوم. ولكن في الوقت ذاته، من الهام جدا أن نتذكر، أو على الأقل، لا ضير من أن نتذكر من وقت إلى آخر، أن الجنود الآتين من المستعمرات ساهموا في ذلك النصر كذلك.

ولكن في عالم ما بعد يالطا وما بعد بوتسدام، قام نضال المهاتما غاندي السلمي ضد الاستعمار، الذي شارك فيه مئات الملايين من الناس، بدور، تضاهي أهميته، فيما أعتقد، أهمية ذلك الدور، ولا سيما لما ترتب عليه من أثر، بدءا من النضال ضد الاستعمار، ونضال أفريقيا ضد الفصل العنصري، مرورا بمارتن لوثر كينغ وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، إلى ليش فاونسا وحركة التضامن التي كان قوامها ١٠ ملايين شخص في بولندا. وفي رأينا أن هذا النضال لن ينتهي حتى يحتل المهزومون والمستعمرون في عام ١٩٤٥ مكانهم كأعضاء يشاركون على قدم المساواة في مجالس صنع القرار في الأمم المتحدة، وخاصة كأعضاء دائمين في مجلس الأمن.

لقد تكلم أقوى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن المعايير. وثمة عضو دائم آخر تكلم عن التدرج، المبدأ الكلاسيكي الليبرالي الذي يتعارض مع تقاليده الثورية. والواقع أن هذه الملاحظات تذكرنا بالحجة الاستعمارية القديمة ومفادها – أنكم غير مستعدين بعد لنيل الاستقلال، أو يجب ألا تدخلوا نادي الكريكت هذا أو ذلك المستشفى

لأنكم لا تنتمون إلى الصفوة الحاكمة. وبوضوح تام، هذا رأي لا يمكن أن نقبله.

وبالمثل، قال نفس العضو الدائم الأقوى في مجلس الأمن إنه يجب علينا ألا نعود إلى ترديد المناقشات القديمة، ومن ثم عارض إعادة تقديم الاقتراحات الثلاثة المتعلقة بالإصلاح التي قدمت في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية. بل إنه أضاف، إذا كنت أتذكر صحيحا إننا نقضم أكثر مما نستطيع مضغه. وما لم تتجاوز قدرات المرء ما يصبو إلى تحقيقه، فكيف يتسنى له أن يقوم بإصلاح أي شيء؟ إننا قطعا نرفض أن تهضم حقوقنا. فمعارضتنا هي المعارضة الديمقراطية العريقة التي ترفض أن يقوم بلد بالتهام بلد آخر؛ إنها تستند كلية على اعتبار عدم ارتياح البلد الذي تهضم حقوقه على هذا النحو.

ومن ثم، فإنني على ثقة بأن الاتحاد الأفريقي لن يتراجع – بالنسبة للقرار الذي اتخذه في أديس أبابا والذي كررته جنوب أفريقيا بالأمس – عن تقديم مشروع قراره في الدورة الحالية، على النحو الذي تقرر.

وقد قال أحد قادة مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إن اقتراح الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ''المقعدين المتمتعين بحق النقض''، إذا كانت أتذكر العبارات جيدا، يعني أنهما يمكن أن يشغلا سواء بإثنين أو أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبعبارة أخرى، إن الاتحاد من أجل توافق الآراء يعرف العقلية الأفريقية أفضل من معرفة الأفارقة لأنفسهم. إن أفريقيا تُكتشف من جديد بواسطة الاتحاد من أجل توافق الآراء؛ وأن توافق آراء إزولويني وقرار أديس أبابا يعنيان بالضبط ما تقول تلك المجموعة أنهما يعنيانه. وهذا ما أسماه إدوارد سعيد، وهو فلسطيني عظيم وأحد أعظم الشخصيات في عصرنا ''الاستشراق''. وعندما يمارسه ممثل عن الشرق، يتحول إلى صورة هزلية من الأصل.

في الأربعينيات، كانت المشاريع التي تعدها الولايات المتحدة لقيام منظمة دولية تسمى مجلس الأمن المقبل التابع للأمم المتحدة ''اللجنة التنفيذية''، والمعنى الذي ينطوي عليه ذلك الاسم هو أن الجمعية العامة هي الهيئة التشريعية. فإذا اغتصبت اللجنة التنفيذية السلطات القانونية والقضائية من الهيئة التشريعية فإننا نسير عندئذ على طريق الدكتاتورية. وكما نعرف جميعا، تزايدت ممارسة مجلس الأمن لهذه الوظائف في الخمسة عشر عاما ونيف الماضية. فقد أصبح يرسم الحدود، وينشئ المحاكم، ويفرض التعويضات ويسن القوانين. ويجدر التذكير بأن أحد قضاة محكمة العدل الدولية، أعلن بوضوح في قضية ناميبيا، إن مجلس الأمن قد أنشئ لمجرد حفظ الأمن، وليس لتغيير نظام العالم؛ ولا لكي يقوم بأعمال من الأفضل أن تترك لمعاهدات السلام أو للتسويات السلمية.

يتضح لنا بجلاء أنه إذا كان يمكن الاستهزاء بالميثاق، لا يستطيع بلد بمفرده أن يفعل الكثير إزاء ذلك في الواقع، لأنه إذا كان ذلك البلد يقع تحت طائلة الجزاءات ورأى أن يعتبر الجزاءات غير مشروعة، سيُفرض عليه ببساطة مزيد من الجزاءات. ومن ثم يكون العلاج في نظر البعض، هو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وهنا أوافق على ذلك، استنادا إلى قضية الجرف القاري لبحر إيجه، وقضية الرهائن في إيران، على أن المحكمة وفقا للمادة ٤١ من نظامها الأساسي، لا تعترف بسبق الادعاء، أي ألا يكون بمقدورها النظر في موضوع معروض على مجلس الأمن. وأيضا، فيما يتعلق بالملاحظات الهامشية لقضيتي ناميبيا ولوكربي، نجد أن المحكمة ليست مقيدة بألا تجري مراجعة قضائية، ولكن التقييد واضح تماما في أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال إجراءات التنازع أو في حالة الفتاوى، التي لا تلتمس إلا فيما ندر. وليس هناك سبيل آخر للقيام بذلك.

والأكثر من ذلك وهذا أمر أكثر أهمية أن الأحكام التي تصدرها المحكمة لا يمكن تنفيذها على مجلس الأمن. وقد تنشأ تعقيدات وتناقضات قانونية، نظرا لعدم وجود طريقة قانونية تقرر، مثلا، ما إذا كان قرار معين لمجلس الأمن ينتهك قواعد آمرة – كما كان الحال فعلا في قضية الإبادة الجماعية، وفقا لإشارة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) – أو ما إذا كان نظام الجزاءات ينتهك قواعد آمرة، فحينئذ يمكن للذين ينفذون النظام فعلا أن يدعوا دائما حماية المادة ٢٥ من الميثاق. ولا توجد طريقة لحل هذه المشكلة. والطريقة الوحيدة التي بقيت و لم تجرب من قبل هي من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين وإصلاح أساليب عمله. وهذا هو الملجأ الوحيد من الناحية المنطقية والتقنية والقانونية.

وعلى أية حال، فلنترك هذا الموضوع جانبا حاليا لكي ننتقل إلى أساليب العمل ذاتها. ذكر أحد الوفود، وأعتقد أن ذلك كان بالأمس، أن مجموعة الأربعة كان هاجسها الوحيد هو مسألة زيادة عدد الأعضاء. وحتى النظرة الخاطفة لمشروع القرار المقدم من مجموعة الأربعة تبين أن هذا ليس هو الحال. فهو اقتراح شامل يتضمن فقرات تفصيلية بشأن أساليب العمل، ولا سيما بشأن تمثيل البلدان من خلال المشاركة في الأجهزة الفرعية وما أشبه، والطريقة التي يجب أن يجري بها العمل. وحتى ولو كان هاجسا، وأعتقد أنه كذلك، فمن الإنصاف القول بأنه هاجس شامل. وقال أحد الوفود بالأمس أنه إذا جرى النظر في أساليب العمل جنبا إلى جنب مع زيادة عدد الأعضاء، فإن أساليب العمل ستصبح رهينة. وما نراه، وكما بينت لتوي، هو أن أساليب العمل ستكون رهينة لمجلس الأمن ما لم تقترن بزيادة عدد الأعضاء. إنه صحيح، كما قال الوفد، إن زيادة عدد الأعضاء كانت فيما مضى امتيازا في بعض الأحيان ولكن وقتها كانت هناك أسباب وجيهة لذلك، كما بينت لتوي.

ويقول المحرك الأساسي لمشروع القرار المتعلق بأساليب العمل إن الجمعية العامة تدعو مجلس الأمن إلى النظر في أساليب العمل هذه. وستكون فجيعة لنا حقا إذا ما رفض المجلس هذه الدعوة. والواقع أن المجلس قام برفضها فعلا حتى من قبل أن تقدم إليه. فالعضو الأقوى في مجلس الأمن ذكر بوضوح أن المجلس سيقرر بنفسه أساليب عمله وإجراءاته. وبالمثل، ويمضي نفس المحرك الأساسي ليقول إن الأمر يعود إلى المجلس في أن يقرر الإجراءات التي سيتخذها أو، في هذه الحالة، أن يقرر ألا يتخذ أي إجراءات على الإطلاق، الأمر الذي افترض أنه أيضا شكل من أشكال اتخاذ القرار.

خاصة من أفريقيا، التي يكرس المجلس من أجلها ٧٠ في المائة من وقته. فكان باستطاعة هؤلاء الأعضاء الجدد أن يقدموا روحا جديدة ويضيفوا للقرارات ما يقربها من الكمال، وما يجعلها أكثر قبولاً، وبالتالي يقلصوا الحاجة إلى استخدام القوة.

وسيكون من الخطأ إذاً الاعتقاد أن كل شيء هو لصالح جميع العوالم الممكنة، ولا يقودنا ذلك في طبيعة الحال إلى مستقبل معقول إذا استمر المرء في اعتقاد ذلك، لأن القول إن أساليب عمل مجلس الأمن ملائمة هو بمثابة القول إن محاكم التفتيش الأسبانية كانت تتميز بالشفافية والأحكام الموضوعية. لا أعتقد أن أحداً منا يمكنه قول ذلك.

لذلك نحن بحاجة، على ما أعتقد، إلى أن نتذكر أن هناك مجالاً كبيراً للتحسين. وعلينا أيضا النظر في الطرق العملية لاعتماد أساليب العمل الجديدة وفي كيفية التوسيع العملي لمجلس الأمن، حتى نتمكن من استحداث نظام متعدد الأطراف بصورة حقيقية تسود فيه العدالة – وليس مجرد نزوة استخدام القوة. وأنا متأكد أن ذلك سيحصل يوماً ما.

وفي انتظار ذلك، لنتذكر ما ورد في سفر المزامير من الكتاب المقدس: ”بل تفعلون الشر في قلوبكم وأيديكم تشتبك بالظلم في الأرض“. (الكتاب المقدس، سفر المزامير، ٥٧:٢).

لقد أطلت في الحديث كثيرا. ولا أنوي تناول جميع الحجج التي قدمتها مجموعة ”متحدون من أجل توافق الآراء“، التي تناولناها في مناقشات عديدة سابقة. وأود أن أجمل بإيجاز فأقول، إننا عندما نتحدث عن العدالة والمساواة، لا ينبغي أن ننسى أن ذلك ينطبق أيضا في إطار العضوية الدائمة لمجلس الأمن. وعندما نتحدث عن البلدان الصغرى، فمن الجدير بنا أن نتذكر أن العديد من البلدان الصغرى هي في الواقع من مقدمي مشروع قرار مجموعة الأربعة. كما لا ينبغي أن ننسى أن حساب مقترح ”متحدون من أجل توافق الآراء“، ولا سيما تأكيده على إعادة الانتخاب والحضور الدائم المنطبق على جميع الأعضاء غير الدائمين، قد يعني في الواقع تقليص فرص انتخاب الدول الصغيرة، في حين أن مقترح مجموعة الأربعة يزيد من هذه الفرص، وإن لم يكن بصورة كبيرة جدا.

بذلك أُنهي عرض قضيتنا. وأود أن أقول في الختام إنني أعتقد أن من يظنون أن مسألة الإصلاح ستختفي يرتكبون خطأ فادحا إذا ما اعتقدوا أن هذا الإصلاح سيشبه قطة شيشاير، حيث تختفي القطة وتبقى ابتسامتها ماثلة للعيان. وقد يكتشفون أن القطة تملك تسع أرواح. وهم في الواقع، بهذا المعنى، لن يكونوا كمن أمسك القط من الذيل الخطأ فحسب، بل كمن أمسك القط الخطأ من الذيل الخطأ أيضا.

لقد صار الوقت متأخرا، ولذلك، أود أن أختتم بقولي إن من يريدون الدفاع عن امتيازات أنانية، ومن يريدون منع تمكين البلدان النامية، والإبقاء عليها بدون دور فاعل في التاريخ، هم في رأينا يمثلون قوى آخذة في التلاشي. لقد التبس عليهم في أي وقت من اليوم نحن الآن: إنه المساء.

السيد لوايزا باري (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، باسم حكومة وشعب بوليفيا، أن أنقل إلى المملكة الأردنية الهاشمية تعازينا الخالصة فيما يتعلق بالخسائر البشرية التي نتجت عن الهجمات الإرهابية البشعة في عمان. ونحن ندين هذه الهجمات بكل شدة.

إن الجزء الخاص بمجلس الأمن في الوثيقة الختامية لقمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، المعتمدة من قبل رؤساء دولنا أو حكوماتنا، يؤكد بأن الإصلاح المبكر للمجلس يشكل عنصرا أساسيا في جعله أكثر تمثيلا، وكفاءة وشفافية.

وفي هذا السياق، من المهم بشكل خاص الالتزام بتحقيق هدف تعزيز فعالية المجلس وشرعيته في تنفيذ قراراته. وسيكون هذا الإصلاح استجابة للتوقعات الموجودة منذ بداية عملية الإصلاح بأن تؤدي الجهود المشتركة إلى نتائج إيجابية.

إن حكومتي تسعى إلى إعطاء الأجهزة الرئيسية في المنظمة المصداقية والفعالية اللازمتين للتعامل مع المسائل الحيوية في جدول الأعمال الدولي. ولكي يكون مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ممثلا للعضوية، يجب أن يعكس حقائق القرن الحادي والعشرين وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وكما لاحظنا في شباط/فبراير الماضي، خلال جلسة غير رسمية للجمعية العامة، ينبغي أن أؤكد أن بوليفيا تشارك في التطلع إلى مفهوم أوسع للأمن الجماعي وتهتم بذلك المفهوم، الذي يعكس ويضمن، بطريقة فعالة ومنصفة، مشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وبالتالي، فإن خيار توسيع المشاركة في المجلس سيكون اعترافا بتلك المبادئ وسيضمن لقرارات المجلس أن تجسِّد العمل المثمر الذي ينبغي أن يكون سمة مميزة له. إن أساليب عمل المجلس، في هذا السياق، ذات صلة وثيقة بالموضوع، ولا سيما علاقات المجلس بالجمعية العامة. وقد أضافت المقترحات المقدمة بهذا الشأن نقاطا مثيرة للاهتمام لتنظر فيها.

ولا ينبغي أن ينطبق هذا التوجه في العمل على الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا على وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وذلك من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التنسيق والمشاركة النشطة. وينبغي لتلك الهيئات أن تمتلك القدرة التنفيذية لتحقيق نتائج ملموسة وأن تعكس الإرادة السياسية لدولنا وتعبِّر عنها.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن بقاء إصلاح مجلس الأمن قيد النظر لمدة تزيد عن العقد يدل على مدى تعقيد بلوغ ذلك الهدف. ومع أن شتى المشاورات والاجتماعات لم تحقق النتائج المرجوة، فإنها أسهمت في الاتفاق على مختلف المقترحات المتعلقة بالهيكل الجديد للمجلس، ومثلت الروح التي تحلت بها ولاية رؤساء دولنا أو حكوماتنا.

ولذلك، ما زلنا نعتقد أنه يجب توسيع التمثيل في مجلس الأمن. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذا التوسيع ضمان التوازن الجغرافي للتمثيل، ليس لأن هذا الهدف يلبي مبدأ عاما فحسب، بل بسبب اقتناعنا المتزايد بأن المبادرات الإقليمية حاسمة في تسوية المشاكل ذات الطابع الخاص.

وإذا ما تمتع مجلس الأمن بالشرعية التي ستضفيها عليه عملية المشاركة الشاملة، فإن منظومة الأمم المتحدة ستكتسب القدرة على إيجاد الحلول لقضايا لم تعثر على حلول مرضية في العديد من مناطق العالم، وعلى التصدي للتهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أنه يجب علينا أن نضاعف من جهودنا لإيجاد حلول تعكس تطلعات حكوماتنا وشعوبنا. ولن يضيع أي جهد يبذل من أجل هذه الغاية. إننا نثق بأننا تحت قيادتكم المتزنة والمتسمة بالانفتاح والشفافية، سيدي الرئيس، سنتمكن من وضع أفضل الطرائق للتعامل مع هذه المسألة الهامة، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

السيد كوردوفيس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سعادتي، سيدي الرئيس، أن أخاطب الجمعية العامة تحت رئاستكم.

وأود أن أنقل التعازي ومشاعر التضامن من حكومة وشعب إكوادور إلى حكومة وشعب الأردن في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت ضدهما مؤخرا.

على الرغم من التغيرات الهائلة التي شهدها النظام الدولي خلال الأعوام الستين الماضية، حافظ مفهوم الأمن الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة على صلاحيته الكاملة. ولكن التطبيق الفعال لهذا المفهوم يتطلب آلية مؤسسية فعالة. ولكي يكون مجلس الأمن فعالا، يجب تحديث هيكله وأساليب عمله، بحيث تلحق بركب العالم.

إن إصلاح مجلس الأمن ضرورة أساسية من أجل ضمان الحفاظ على سلطته ومصداقيته. ولم يعد تشكيل المجلس لسنوات عديدة يعكس الحقائق الراهنة، وينبغي توسيع عضويته بأسرع وقت ممكن. ولتحقيق ذلك يجب أن نأخذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار. وبالطبع، يجب أن يكون هناك تمثيل أكبر للبلدان النامية في المجلس.

ويجب أن نُضفي على أساليب عمل المجلس الطابع الديمقراطي، بالإضافة إلى آلياته والطريقة التي يتخذ بها

قراراته. كما ينبغي زيادة شفافية إجراءاته وتلك الخاصة بهيئاته الفرعية.

ويجب أن يقدم المجلس إلى البلدان غير الأعضاء تقارير أكثر تواترا عن أعماله. وهنا أود أن أؤيد ما قاله مندوب الهند بأن دراسة تقرير من النوع الذي نناقشه اليوم ينبغي ألا تجري في مناسبة سنوية بل ينبغي أن تكون جزءا من علاقة أكثر تواترا وتفاعلا بين المجلس والجمعية العامة.

كما يجب أن يواصل المجلس تعزيز الحوار مع البلدان غير الأعضاء في المجلس. وينبغي أن ينسّق بصورة أفضل تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام ويكتسي ذلك أهمية خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ينبغي الاستماع إلى آراء البلدان المعنية بمسائل يجري تناولها في المشاورات غير الرسمية للمجلس، مباشرة في تلك الجلسات. كما ينبغي أن تصدر ملخصات عامة لكل ما تجري مناقشته واتخاذ قرار بشأنه في المشاورات غير الرسمية وتوفيرها فورا للدول غير الأعضاء في المجلس. وينبغي أيضا تجنب أي تداخل أو ازدواجية في المهام التي تضطلع بها الهيئات الفرعية للمجلس.

وترى حكومة إكوادور أنه ينبغي أن يقتصر استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين على مواضيع محددة للغاية، بغية إلغائه في نهاية المطاف. وتتمثل الخطوة الأولى تجاه تحقيق ذلك الهدف في عدم ممارسة حق النقض إلا في حالة تطبيق الأحكام المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق.

وترى إكوادور أن اثنتي عشرة عاما من المفاوضات بشأن هذه المسائل وقت طويل جدا كبّد المنظمة بالفعل مبالغ طائلة، بالإضافة إلى الجهود الضخمة التي بذلتها جميع الوفود. ويتعيّن علينا أن نسعى إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

كما نرى أن الاقتراح الذي قدمته ألمانيا والبرازيل والهند واليابان له جوانب ذات فائدة كبيرة ويحظى بتأييدنا ويستحق أن نوليه الاهتمام بأسرع وقت ممكن.

واقترح أن نقرر كيف ومتى سنعتمد القرارات التي نحن في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء، من أجل تحديث المجلس، ثم نمضي قدما بعد ذلك في توفير الإرادة السياسية اللازمة لها.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم، بالنيابة عن حكومة أوغندا، بتعازينا القلبية للمملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالخسارة الفادحة في الأرواح البشرية البريئة التي مُني بها شعب الأردن. ويؤكد هذا الحادث المأساوي على أنه ينبغي للمجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يعقد العزم على محاربة سرطان الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتحرك الجمعية العامة بسرعة لإبرام اتفاقية مكافحة الإرهاب.

وتهنئ أوغندا السفير أندريه دنيسوف ممثل الاتحاد الروسي، بتقديمه تقرير مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس. وتهنئ أيضا الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وتؤيد أوغندا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن مجلس الأمن، بموجب الولاية التي خوّلها له الميثاق، مسؤول بصفة أساسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتلك مسؤولية جسيمة يمارسها المجلس بالنيابة عن الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تكون لديها ثقة كاملة بأعمال المجلس وأن تُوفّر لها الطمأنينة على حماية مصالحها.

ومع ذلك فإننا كثيرا ما شاهدنا حالات اعتمد فيها مجلس الأمن، لأسباب لا يمكن تبريرها، سياسة الابتعاد وعدم التدخل. وقد شاهدت أفريقيا، على سبيل المثال، عددا من الصراعات المدمرة. وفيما عدا عبارات الإدانة وبيانات المناشدة، لم يتخذ مجلس الأمن التدابير الكافية.

إن خير مثال على ذلك الوضع الأمني المشتعل يتمثل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أصبحت هذه المنطقة معقلا لكل فئات الجماعات المتمردة، التي تشكّل تهديدا لأمن الدول المجاورة. ويتخذ المجلس موقف المراقب في حين يتضاعف عدد هذه الجماعات المتمردة التي تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة. وعلى سبيل المثال، ازداد عدد أفراد جماعة متمردة أوغندية تُعرف باسم جيش الخلاص الشعبي ليصل إلى ٢ ٠٠٠ فرد، على مرأى ومسمع من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حذرت أوغندا من خطر وجود هذه الجماعة، ولكن تلك التحذيرات لم تلق آذانا صاغية حتى وقت قريب، حينما اعترف ممثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير سوينغ، بوجود هذه الجماعة وجماعات أخرى من المتمردين.

بالتأكيد، لا يستطيع مجلس الأمن أن يسمح بأن يتحول شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى منطقة محمية للمتمردين. وقد اقترح فخامة الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، حلا للمشكلة يتمثل في منح بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية قوية لنزع سلاح هذه العناصر السلبية أو دعوة طرف ثالث للقيام بهذا العمل. ويمكن أن تقوم أوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان المجاورة بالعمل معا، بموجب تفويض من مجلس الأمن، من أجل القضاء على هؤلاء الإرهابيين، أو يمكن للمجلس أن يأذن للاتحاد الأفريقي بأن يفعل ذلك.

وينبغي لمجلس الأمن أن يوازن بين هذه الخيارات على سبيل الاستعجال. لقد قال رئيس وفد المجلس الموفد إلى منطقة البحيرات الكبرى، السفير جان – مارك دي لا سابلبير ممثل فرنسا، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أوغندا، حين تواجد بعثة المجلس في أوغندا، إنه قد انقضى وقت نزع السلاح الطوعي. إذن، فلندع المجلس يعمل بسرعة على نزع سلاح المتمردين من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، قيل الكثير من قِبل وفود عديدة، أكدت جميعها على أهمية أن تعكس عضوية مجلس الأمن حقائق العالم المعاصر. وغني عن البيان أن أفريقيا في وضع لا تحسد عليه بمعاملتها كمواطن من الدرجة الثانية. إنها القارة الوحيدة التي ليست لها عضوية دائمة في المجلس، بالرغم من أن معظم أعمال المجلس تهم أفريقيا. وحين نطالب بمقعدين دائمين يتمتعان بكل الصلاحيات المترتبة على العضوية الدائمة، بما في ذلك ممارسة حق النقض، فإننا لا نستجدي أحدا. إننا نطالب بتصحيح خطأ تاريخي. فلا يمكن عقلا تبرير الترتيب المتخذ حاليا الذي يقضي بتعيين خمسة أعضاء دائمين يحتكرون وحدهم حق النقض. وما دام هذا الترتيب مستمرا، فإننا نطالب بأن تُمنح أفريقيا نفس الميزة. وفي هذا الخصوص أكّد الاتحاد الأفريقي من جديد في الشهر الماضي موقفه السابق الذي يطالب بمقعدين دائمين بكل المزايا التي تترتب على العضوية الدائمة، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

نحن لا نوافق على الحجة القائلة بأنه قد يكون من الصعب طلب مقاعد دائمة تتمتع بحق النقض لأن الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين ليست لديهم رغبة في قبول مزيد من الأعضاء في ناديهم. إننا نكافح من أجل مبدأ ينبغي ألا يُضحّى به تحت ذريعة التعجيل بأعمال المجلس. فالتاريخ زاخر بالأمثلة التي تدل على أن الكفاح القوي والثابت، مهما طال أمده، يحقق النصر في النهاية.

وفيما يتعلق بطرق عمل مجلس الأمن ينبغي له ألاّ يؤدي وظيفته كناد حصري. من الضروري أن تشارك الدول الأعضاء مشاركة أكبر في عمله. على سبيل المثال، إذا مسّت مسألة قيد المناقشة بدولة عضو فينبغي أن تتاح لتلك الدولة فرصة الإدلاء ببيان، بدلا من الاقتصار على دعوتها إلى الإصغاء إلى بيانات يدلي بها أعضاء مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعمل حق النقض كملاذ أخير، إذا كان لا بد من استعماله، وألا يستعمل يقينا في حالات تنطوي على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد البشرية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولا وفي المقام الأول دعوني أعرب، باسم حكومة إيطاليا، عن الإدانة الأقوى للهجمات الإرهابية الإجرامية على السكان المدنيين في عمّان وبغداد. تعرب إيطاليا عن تضامنها المخلص لحكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة وشعب العراق ولأسر الضحايا المدنيين.

وأود أن أنضم إلى زملائي، السيد الرئيس، في الإعراب عن تقديري للطريقة التي تقودون بها هذه المشاورات بشأن مختلف متابعات الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). إننا نشعر باهتمامك القوي والتفاؤل الذي يعمر قلبك وبما أسميه التحمس ''المتوسطي''، ولكننا في نفس الوقت نشعر بحضورك الهادئ والرابط الجأش ونقدره. ويسرنا أن نرى أن لرئيسنا رؤية سياسية، وأن لديه في نفس الوقت حرصا على تفادي انقطاع الصلة بالدول الأعضاء – أي بالواقع والحقائق الواقعة. وأعتقد أن هذا التوازن هو تركة داغ همرشولد في أفضل حالاتها.

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى زملائي في الإعراب عن التأييد والتقدير القويين لنائبي الرئيس للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير بيثل والسفير وينيويسير، على جهودهما وتصميمهما في القيام، بطاقة والتزام وفي بيئة حساسة جدا، بقيادة المناقشات المعنية بالمسألة الأساسية، وهي مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وأود أن أذكّر، في هذا الصدد، بأنه يجب علينا أن ننفذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة الـ ١١٧ من الدورة التاسعة والخمسين. لقد ألزمنا أنفسنا، بإقرار الفقرة ١٩ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/59/47)، بمواصلة العمل عن طريق الفريق، ناظرة في كل من توسيع مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله ''مع الاستفادة من تجربة الدورة التاسعة والخمسين وكذلك من الآراء التي سيعرب عنها في دورتها الستين''. (نفس المرجع، الفقرة ١٩ (هـ)). الآن يطرح اقتراح – وثيقة واضحة الأسلوب ومهمة وبيّنة عمّمتها مجموعة الدول الصغيرة الخمس – يستحق بسبب نهجنا الجديد اهتمامنا البالغ الحرص ومشاركتنا البناءة العملية التوجه وغير الباعثة على الخلاف. وبـ ''غير الباعثة على الخلاف'' أعني أنه ينبغي أن يقودنا توافق الآراء، متجنبين إجراء تصويت.

أتناول الآن مشاورات اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن. وإذ أتكلم في هذه المرحلة من المناقشة أشعر بأنه ينبغي لي أن أقول إنني أوافق تمام الموافقة على النُهُج والاعتبارات والأفكار التي قدمها فعلا العديد من الزملاء ذوي التفكير المماثل، وإنني أؤيدها تأييدا قويا. ولذكر مثال واحد فقط من هذه أذكّر بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لباكستان. ذلك البيان، الحافل بالمضمون والإبداع والمرونة، كان دعوة موجهة إلى كل الدول الأعضاء إلى أن تصبح مشاركة – تحت قيادتكم، السيد الرئيس – في مشاورات ومفاوضات بناءة وعملية المنحى وشاملة وغير باعثة على الخلاف.

وفي الوقع أن مشاورات اليوم ينبغي أن تتيح لكل الأعضاء فرصة لتخصيص دقيقة للتفكير حتى نستطيع – ونحن نقف على أرض صلبة ونتخذ موقفا جديدا ونبني على الدروس المتعلَّمة – أن نبدأ مرحلة جديدة من الممارسة البناءة المثمرة، كما قلت يوم الاثنين، السيد الرئيس. والمواقف المتخذة بشأن هذه المسألة من جانب مجموعة توافق الآراء معروفة جيدا، وليس من الضروري أن أتوسع في تناول هذه المواقف؛ أفصح السفير أكرم وغيره العديدون من زملائي في بياناته بشأن هذه المسألة. لا أود إلا التذكير بأن سمة موقفنا الرئيسية القوية هي المرونة التي توفر متنفّسا لاتخاذ نهج جديد إذا نشأت الحاجة وحينما تنشأ الحاجة إليه؛ وشموله؛ وقدرته على مراعاة مصالح وشواغل قطاعات متزايدة من الأعضاء.

وكما ذكّرت مؤخرا فإن البيانات بشأن إصلاح مجلس الأمن التي أدلى بها قادتنا السياسيون في مؤتمر القمة وفي الجزء الوزاري من الجمعية العامة تبين، عن طريق موضوعية الأعداد، بأن أغلبية نسبية شديدة الوضوح – أكثر من ٤٢ في المائة – من الدول الأعضاء تؤيد الآن مواقف وقيما ومبادئ هي مواقف وقيم ومبادئ مجموعة توافق الآراء.

وتعكف مجموعة توافق الآراء فعلا، تحت قيادتكم، السيد الرئيس، على مشاورات ومفاوضات ''وضع اللّبِنات'' مع كل قطاعات الأعضاء، بحسن النية وبالإرادة الصادقة القوية وباتخاذ نهج بناء وعملي يرمي إلى إصلاح مجلس الأمن الشامل وغير الباعث على الانقسام.

ولكن دعونا ناخذ في الحسبان أحد أهم الدروس المستفادة من الدورة الماضية: يجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نصبح رهائن لهذه المسألة، مجازفين بخطر الانحراف بمسائل أخرى أو سوء التعامل معها التي لها، في متابعة مؤتمر القمة، الأولوية الأكثر إلحاحا. ذلك الحرف أو سوء التعامل سيحدث إذا كان نهجنا حيال مسألة مجلس الأمن مسببا للانقسام بدلا من أن يكون مهتديا بتوافق الآراء. ''توافق الآراء'' لا يعني ''الإجماع''؛ بل إنه يعني ''توافق الآراء النوعي''، وهو مفهوم استعرته من رئيس الجمعية العامة وله معان سياسية وجيوسياسية هامة. يجب السعي إلى تحقيق ''توافق الآراء النوعي'' بتمهل وتصميم، مراعين أن الوقت قد حان لأن نبذل – جميع الدول الأعضاء – قصارى الجهد لتناول المسائل التي هي في كفة الميزان باتخاذ نهج جديد، تاركين وراءنا الطرق القديمة الباعثة على الانقسام التي لم تؤد بنا إلى شيء.

وكما ورد في بيان بطريقة متوازنة جدا أدلى به السفير وينيويسر، الممثل الدائم لليختنشتاين،

> ''لا يمكن لإصلاح مجلس الأمن أن يكون في صدارة جدول أعمالنا في الوقت الراهن. وبطبيعة الحال، يجب عدم تجاهل الاتفاق المبين في الوثيقة الختامية بشأن التعجيل بالإصلاح. ولذلك يبدو من المستصوب أن نبني تدريجيا وبحذر الزخم السياسي اللازم، الذي قد يتمخض عن تغيير فعلي وإصلاح حقيقي، بأشد دعم سياسي ممكن من الأعضاء''. (انظر A/60/PV.48)

أعرب السفير هانيسون، الممثل الدائم لأيسلندا، عن الرأي في أن اقتراح مجموعة البلدان الأربعة يبقى الأساس ''الأكثر عملية'' لإصلاح المجلس. ولا أعتقد أن ما نحتاج إليه هو ببساطة طريق عملي يشكل مخرجا. ما هو المطروح؟

لقد سمعنا طلبات قوية لشغل مقاعد دائمة وطنية، وطلبات قوية لشغل مقعدين دائمين إقليميين – ليسا وطنيين – لأفريقيا وطلبات لمقعد دائم يشغل بالتناوب بين الدول العربية. ثم لدينا موقف الأعضاء السبعة والخمسين في منظمة المؤتمر الإسلامي – قطاع يمثل حوالي ثلث هذه

الجمعية. ويرد هذا الموقف في الوثيقة الختامية لاجتماع التنسيق السنوي لوزراء الشؤون الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي أصدرت في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يرد في الفقرة ٦٤ من البلاغ أن الاجتماع

”أكد على دور أكبر للمجموعات الإقليمية في تسمية ممثليها لعضوية المجلس. ودعا الاجتماع إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومساءلة. وأقر أيضا بأن ثمة تأييدا واسعا لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وقرر أن أي اقتراح إصلاح يهمل التمثيل الوافي للأمة الإسلامية في أية فئة من فئات العضوية في مجلس موسع للأمن لن يكون مقبولا لدى العالم الإسلامي“.

وتنص الفقرة ٦٨ على ما يلي:

”أبرز الاجتماع المتطلبات الأساسية لاعتماد منهج موحّد بخصوص جميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس الأمن على أساس أوسع توافق ممكن في الآراء. وفي هذا السياق، شدد الاجتماع على ضرورة الشروع في مفاوضات بناءة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جل الإحجام عن الدفع نحو عمليات التصويت المسببة للانقسامات، دون فرض قيود زمنية لذلك. كما دعا الاجتماع إلى الانطلاق من نقاط الالتقاء، مثل الحاجة إلى توسيع المجلس، والحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، وإلى تحسين طرق العمل وشفافية عمل المجلس“.

فهل هذا هو صوت ثلث الدول الأعضاء الداعي إلى حل ”عملي“، أم هو نداء قوي من جانب ثلث الدول الأعضاء من أجل حوار أكثر تقدما ومن أجل حلول ”سياسية“ أكثر مرونة وشمولا؟ هذا هو نفس السبيل الذي تسعى إليه مجموعة متحدين من أجل توافق الآراء.

السيد الرئيس، إننا نثق بحكمتكم وبقدراتكم التحليلية عندما يحين الوقت لكي تقيموا إلى أين وصلنا في السبيل الذي يجب أن يفضي إلى إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بالتشديد على نقطة ذات أهمية أساسية بالنسبة لنا جميعا في ما يتصل بإصلاح مجلس الأمن، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على ملكيتنا لهذا المجلس. فلدى تحديد شكل الإصلاح، سيترتب علينا أن نجتهد في المحافظة على ”حقوق الملكية“ التي يمنحها الميثاق لجميع الدول الأعضاء على أساس التساوي في السيادة. ويجب أن نحول دون التآكل التدريجي لتلك الحقوق. وسيكتب لنا النجاح إذا لم نتنازل عن نقطة واحدة: كائنا من كان العضو الذي قد يكون له مقعد بين أعضاء المجلس، ومهما كانت صفته العضوية، سواء بولاية طويلة قابلة للتجديد أو بدونها، فإن تلك الدولة العضو يجب أن تكون في ذلك الموقع لا لسبب إلا لأننا – نحن أصحاب المجلس – قررنا أن نرسلها إليه من خلال أصواتنا. وقد نقرر في المستقبل أن نبقي تلك الدولة العضو في المجلس، إذا كان الوقت، في تقديرنا، ليس مناسبا للتناوب، على أساس السيناريو الذي يقضي بتصويتنا، إما في الجمعية العامة، أو إذا دعت الضرورة في المجموعة الإقليمية. وأي سيناريو آخر سيعني – ودعونا لا نخدع أنفسنا – أننا تخلينا عن ملكيتنا.

ولن ننجح في تعزيز هذه المنظمة إلا إذا شعرت، وحينما تشعر جميع الدول الأعضاء بأنها غير معرضة للإقصاء وبأنها ستكون دائما جزءا من العملية لأنها مالكة المجلس، حيث أننا سننجح حينذاك في إشراك كل مكوناته. ولذلك أيضا، نحتاج إلى إصلاح لا تشوبه الانقسامات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الدائم لإيطاليا على عباراته الطيبة المتعلقة بكيفية الجمع بين خصال بلدان الشمال الأوروبي وخصال البلدان المتوسطية بصفتي رئيسا للجمعية العامة.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعبر باسم حكومة وشعب أوروغواي عن تضامننا العميق مع شعب الأردن عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت هناك.

إن أوروغواي، كما أوضحنا في مختلف المناسبات، تؤمن أيمانا راسخا بتعددية الأطراف. ولذلك، ومنذ تأسيس هذه المنظمة، أسهمنا في كل أنشطتها بأقصى ما نملك من قدرات.

وقد عملت أوروغواي عضوا في مجلس الأمن لمجرد فترة ولاية واحدة، في العامين ١٩٦٥ و ١٩٦٦، أي منذ زمن بعيد. لقد كانت تلك حقبة زمنية مختلفة تماما، وكان عمل مجلس الأمن مختلفا إلى حد بعيد عما هو عليه الآن.

ولذلك، فإننا نرحب بهذه الفرصة للحديث عن تقرير مجلس الأمن. وبفضل حجم التقرير وشموله، فإننا نستطيع أن نرى أن أعمال تلك الهيئة قد زادت إلى حد كبير في الأعوام الأخيرة من حيث حجمها ونطاقها. ونود القول إننا نقدر العمل الشاق الذي اضطلعت به الدول الأعضاء في مجلس الأمن يوما بعد يوم، وكذلك الجهود التي بذلتها لتوسيع مشاركة الدول الأعضاء الأخرى في أعماله.

ولأننا نعلم بأن عالم اليوم مختلف إلى حد بعيد، فإننا نتشاطر رأي الممثلين الذين تحدثوا سابقا عن وجوب تكييف تشكيل المجلس وأساليب عمله مع الظروف السياسية الراهنة من أجل جعله أداة أكثر فعالية للتصدي للتهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين. وقد عبرت أوروغواي سابقا عن رأيها بأننا نريد هيئة أكثر كفاءة، وديمقراطية وتمثيلا.

وفي ما يتعلق بتوسيع المجلس، بإمكاننا تأييد النموذج الذي اقترحته مجموعة الأربعة، ولكننا نكرر تأكيد رفضنا لتمديد حق النقض.

وجلي أن الحالات ذات الطابع العاجل في أيامنا تبرز ضرورة الاستجابة العاجلة من جانب الأمم المتحدة. ولكن ذلك لا يعني أن مثل تلك الاستجابة يمكن أن يتم تقييمها والبت فيها بدون مراعاة اعتبارات الدول الأعضاء. ونحن نشعر بالتفاؤل في هذا الصدد نظرا للتوافق في الآراء الذي كاد يتحقق لدى الممثلين بشأن الحاجة إلى تكريس جزء كبير من من مهمة إصلاح مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله. وفي هذا السياق، فإننا ننظر باهتمام خاص في المقترح الذي قدمته مجموعة الدول الخمس الصغرى - ”الخمسة الصغار“ - ونأمل أن يوفر أساسا صالحا للمزيد من العمل في هذا الميدان.

ونعتبر أن زيادة الشفافية في عمل المجلس أمر ضروري من أجل تعزيز مصداقيته. ونؤمن بأن من الملائم عقد المناقشات المفتوحة التي يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تشترك فيها. ولكن هناك مجال لإدخال التحسينات. فنحن نتفاجأ دائما عند صدور مشروع قرار أو بيان فور نهاية تلك المناقشات. ويبدو لنا أنه ينبغي تخصيص بعض الوقت لإتاحة الفرصة للأعضاء للنظر في التعليقات التي أبديت. فلا يجب أن يستمع الأعضاء إلى ما قيل فحسب، بل الأهم من ذلك أن يوجهوا انتباههم إليه.

إننا على قناعة بأن الفسحة الهائلة من الوقت المكرسة لهذا الموضوع ستفضي إلى النتائج المرجوة. ونثق بأننا من خلال الجمع بين كل المقترحات العقلانية التي قدمت سنتمكن من تحقيق، إن لم يكن الحل المثالي، فعلى الأقل

الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا: تحديث أساليب عمل مجلس الأمن.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): انخرطنا منذ ١٣ عاما في حوار حول إصلاح مجلس الأمن، وهو موضوع، كما نعلم جميعا علم اليقين، ذو أهمية طاغية. وقد أصيب البعض – وهناك ما يبرر ذلك – بالإحباط ونفاد الصبر، بينما نصح البعض الآخر بالتأني.

وفي هذا العالم الحافل بالتعقيد والتهديدات الوشيكة، فإن مجلس الأمن، من دون شك، يضطلع بدور بالغ الأهمية. ولكي يصبح هذا الجهاز أكثر فعالية، وتمثيلا، وديمقراطية، يجب إصلاحه على نحو يراعي الحقائق العالمية الراهنة.

إن موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف جيدا، وقد تكرر تأكيد هذا الموقف في مناسبات عديدة.

إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ومع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للبلدان. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن يتضمن الإصلاح تدابير من شأنها أن تجعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية صنع القرار.

إن أفريقيا قارة شاسعة. والشعوب الأفريقية، كسائر الشعوب، تستحق أسمى الاحترام. إن كون أفريقيا ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن للدفاع عن حقوقها مسألة مجحفة. وهناك حاجة إلى تصحيح هذا الظلم، ولذلك، فإنه ينبغي أيضا أن يكون لأفريقيا أعضاء دائمون في المجلس الموسع في المستقبل.

إن عالمنا يمر اليوم بتحولات سريعة ومعقدة. ونحن جميعا نواجه حقائق عالمية جديدة وشائكة. ومجلس الأمن، الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتكيف مع هذه الحقائق. ويجب أن نعمل معا بروح التوافق لإصلاح المجلس لنُكسبه المزيد من الفعالية، والشرعية، والديمقراطية والشفافية.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالتوجه إلى حكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية بالإعراب عن مشاعر تضامننا وتعازينا في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان، العاصمة، وعقب الخسائر البشرية الفادحة التي نجمت عنها. وتكرر هندوراس إدانتها ورفضها لكل الأعمال الإرهابية.

ونود أيضا أن نعبر عن شكرنا لممثل الاتحاد الروسي، السفير دنيسوف، على عرضه للتقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن. وقد جرت مناقشة هذه الوثيقة باستفاضة من متكلمين آخرين أدلوا ببياناتهم قبلي. وهذا يجعل من الصعب لي أن أتجنب التكرار والإطناب في بياني. ولكني أرى أن من المهم أن نكرر التأكيد على أننا نوافق على الكثير من الأفكار التي أعرب عنها. وفيما يتعلق بحاجتنا إلى تحليل شامل ومنهجي للأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن مجرد تقديم قائمة بأنشطة مجلس الأمن، وتعميم الوثائق والبيانات المتعلقة بالمواضيع، لا يعطينا إلا فكرة محدودة عمّا يجري القيام به. وفي كثير من الأحيان لا نعلم كيف ولماذا اتخذت قرارات معينة، ولا ندري بشكل خاص لماذا يبدو أحيانا في بعض الحالات الملحّة أن هناك شللاً تاماً. إن الشكل الذي تصدر به الوثيقة يتكرر في كل عام وهي لا تقدم لنا أكثر من نظرة محدودة وناقصة عما يجري في مجلس الأمن. وهذه المناقشة في الجمعية العامة جزء من الشعائر التي تقام عندما نناقش هذا التقرير. وما قيل بالأمس واليوم هو نفس الشيء الذي استمع إليه وفدي خلال السنوات العشر الماضية.

إننا لا نمضي قدما، لا بالسرعة الكافية ولا في الاتجاه الصحيح. وقد بعثت القمة الأخيرة، والمناقشات الواسعة النطاق بشأن مستقبل الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية، الأمل في أن يكون تقرير هذا العام أكثر موضوعية ومنهجية. ونأمل بعد الاعتبارات الحالية التي أثيرت في هذه المناقشة أن يأخذ مجلس الأمن في الحسبان الإسهامات والمداخلات المقدمة، بحيث يعكس تقرير العام القادم أحكام الميثاق وتوقعات هذه الجمعية فيما يتعلق بتلك الوثيقة.

وأود الآن أن أرجع إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. ويود وفدي أن يؤكد على ضرورة أن تكون هذه الهيئة، التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات السياسية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، وعلى قضايا الحياة والموت بالنسبة لآلاف بني البشر، أكثر ديمقراطية، وشفافية، وتمثيلا، وبالتالي أكثر شرعية عالمية. إن المناقشات المتعلقة بهذه المسائل معروفة جيدا ومن شأنها تعزيز المجلس، ولذلك ظللنا نؤيد باستمرار ضرورة إصلاحه. ونشعر بأن هذا الإصلاح سيمنح المجلس مزيدا من المشروعية العالمية لإجراءاته ولعمليات التشاور وصنع القرار فيه. وفي هذا الصدد، ترى هندوراس أن ألمانيا واليابان عضوان في هذه المنظمة يستوفيان الشروط اللازمة ليكونا جزءا من هذه الهيئة. فإسهامهما في الميادين الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية يضعهما في طليعة المرشحين لعضوية المجلس.

إن هندوراس، وهي عضو مؤسس في هذه المنظمة، ترى أن إصلاح المنظمة وتعزيزها مرتبطان بشكل وثيق بنزاهة ومشروعية هيئاتها. ولذلك، فإننا نشعر بأن الوثيقة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات خلال القمة الأخيرة تعطينا ولاية واضحة ومحددة لكي نستمر في عملية الإصلاح ونستنفد كل الوسائل الممكنة لتوسيع المجلس، وإنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي لهذه الهيئات أن تعمل بشكل جماعي ومتناغم ضمن هيكل دولي جديد.

وسيواصل وفدي الإسهام والمتابعة فيما يتعلق بكل المبادرات والمقترحات الرامية إلى تعزيز منظمتنا. ولذلك، فإننا سعداء للغاية برؤية الوثيقة التي أعدتها وفود الأردن، وسنغافورة، وسويسرا، وكوستاريكا، وليختنشتاين عن أهمية تعريف أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته، وخاصة نظامه الداخلي.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعبّر من هذا المنبر عن خالص تعازينا وتعازي وفدنا لوفد المملكة الأردنية الهاشمية عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ذلك البلد، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونكرر هنا إدانتنا للإرهاب بكل أشكاله. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالأمس نيابة عن المجموعة الأفريقية.

سيدي الرئيس، إن بلدي، بنن، يشكركم على تنظيم هذه المناقشة. ويغطي التقرير السنوي فترة من الأنشطة المكثفة لمجلس الأمن، الذي ظل يواجه أحداثا وأزمات تتكشف كل حين. وكانت أفريقيا ساحة رئيسية لتدخُّل المجلس. وقد حاول أن يستخدم على أفضل نحو الوسائل المتاحة وفقا للميثاق من أجل الإمساك بزمام الأمور في حالات متنوعة جدا تميزت بزعزعة الاستقرار الشديدة في ميادين العمليات التي نشرت فيها بعثات في القارة. لقد ساهم وفدي بقدر المستطاع في ضمان التوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس بشأن وسائل تنفيذ الاستجابات المناسبة لمختلف المشاكل التي وضعتها الحالة المتغيرة في الميدان أمام المجلس في ممارسة مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ونرحّب بوجه خاص بالتعاون الذي تمكّن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تنميته مع الأمم المتحدة لوضع عملية السلام في كوت ديفوار في منظورها الصحيح. وقد أتاح اتخاذ قراري المجلس ١٥٧٢

(٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥) الوسائل اللازمة لممارسة الضغط على الأطراف في كوت ديفوار لتجنب حدوث أي تدهور في الوضع قد يؤدي إلى تصعيد في الأزمة.

ومع ذلك، وبالرغم من فعالية الإجراءات المنسّقة التي اتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية، تؤثر ظاهرة العنف الإثني المحلي بشكل خطير على السكان المدنيين وتمثّل تحديا كبيرا في هذا الصدد. والمذبحة التي وقعت في غاتومبا في بوروندي، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وما ترتب عليها من إدانة واسعة النطاق، كانت حافزا على ظهور توافق في الآراء بشأن مبدأ إدراج ولاية في عمليات حفظ السلام تكفل توفير الحماية الفعالة، بكل الوسائل، للمدنيين الذين يتعرضون للعنف.

ويجب ألا نهمل هنا الإشارة إلى جانب أساسي في حماية المدنيين – ألا وهو حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. لقد أولى المجلس أهمية خاصة لتلك المسألة في الفترة التي يغطيها التقرير. ويرحب بلدي بالفرصة التي أتيحت له للاضطلاع بدور قيادي في ذلك المجال، ولا سيما من خلال تنظيم مناقشة علنية عن المسألة وعقد مفاوضات بشأن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي اتخذه المجلس في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

يأذن ذلك القرار بإنشاء آلية للرقابة الداخلية ونشر معلومات عن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، بالإضافة إلى إنشاء فريق عامل لدراسة التقارير التي تصدر عن تلك الآلية. ونعرب عن ترحيبنا بأن الفريق العامل يقوده حاليا سفير فرنسا، سعادة السيد جان – مارك دي لا سابلبير، الذي سيترأس هذا الفريق.

هناك مشكلة رئيسية أخرى تواجه المجلس وهي عدم مراعاة الحظر الذي يفرضه المجلس على الأسلحة. وهي مشكلة خطيرة للغاية في الصومال وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال تدفق الأسلحة غير المشروعة يغذّي العنف المزمن. ومن الضروري ضمان توفر الإرادة السياسية لدى البلدان المجاورة، والدول الأعضاء بوجه عام، بغية حل تلك المسألة.

ومن ضمن التقدم الذي أُحرز فيما يتعلق بصون السلام في الفترة قيد النظر، ينبغي أن نشير إشارة خاصة إلى حالة سيراليون، حيث ستُسحب بالكامل عملية حفظ السلام هناك وسيُستعاض عنها بمكتب متكامل لدعم بناء السلام. وسيضطلع ذلك المكتب بدور هام في إزالة الأسباب الأساسية للصراعات. ويمكن أن نسأل أنفسنا لِمَ لم نتمكن من معالجة تلك المسائل خلال الفترة التي كانت تعمل فيها البعثة بكامل طاقتها. ونأمل أن تأخذ ولايات عمليات حفظ السلام المقبلة في الحسبان الأسباب الأساسية للصراعات.

ونعرب عن ترحيبنا بمعالجة مسألة حقوق ملكية الأراضي في بوروندي في إطار آلية الدعم الدولية المصممة لمساعدة ذلك البلد بعد استعادة النظام الدستوري.

غالبا ما يُنظر إلى المجلس بوصفه هيئة مسؤولة عن إدارة الأزمات والصراعات. ولكن الدراسة المتعمقة للميثاق تبرز بعض المهام التي أدى وجود سياق تاريخي معيّن إلى تجاهلها. وبالتالي، لم يُطوّر بالكامل الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات. ويعمل القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي تفاوض وفدي بشأنه في تعاون وثيق مع بلدان أفريقية أخرى أعضاء في المجلس، والذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على سد تلك الثغرة إلى حد معيّن.

وفي الوقت الحاضر، ينظر الأمين العام في وسائل تنفيذ ذلك القرار. ومع ذلك، يجب ألا يكون هناك أي لبس. فهذه التدابير ليست مقصورة تحديدا على أفريقيا. إنها

تشكّل إطارا للعمل يمكن تطبيقه في أي بلد من بلدان العالم يواجه وضعا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولا يمكننا أن نختتم بياننا بدون أن نكرر، مرة أخرى، أملنا في أن يحرز إصلاح مجلس الأمن قريبا نتيجة ناجحة، ويؤدي إلى توسيع عضوية المجلس بطريقة تحترم المطالب المشروعة للقارة الأفريقية.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب العمل التي لا تقل أهمية، يؤيد وفدي بالكامل مبدأ تشجيع المشاورات مع الدول الأعضاء وتعزيز الشفافية في أعمال المجلس. ويجب أن تسمح تلك الشفافية بتوفر الحذر المطلوب عند تناول بعض المسائل الحساسة، كما يجب أن تأخذ مصالح الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

سيتناول المجلس قريبا مسألة أساليب عمله. ومع ذلك، ينبغي دراسة تلك المسألة بالاقتران مع عضوية مجلس الأمن الجديدة بعد توسيعه. فستختلف كثيرا أساليب عمل مجلس يتكون من ٢٥ أو ٢٦ عضوا عن أساليب عمل مجلس يتكون من ١٥ عضوا. وبالتالي، فإنه لا يمكن تناول مسألة أساليب العمل بشكل متكامل إلا إذا تم تحديد مسألة عضوية المجلس تحديدا كاملا. وبالرغم من ذلك، فإن كل التحسينات التي يمكن تطبيقها فورا ينبغي عرضها، مع أخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

لا تزال مسألة المناقشات المواضيعية قضية حساسة. فالمناقشات المواضيعية ذات فائدة كبيرة لأعمال المجلس. فهي ضرورية لاتخاذ نهج استباقي في تحديد الأخطار الجديدة والتعامل معها، وفي ممارسة المجلس لمسؤولياته في مجال الرصد. وهي توفر أيضا إمكانية إجراء مشاورات أوسع مع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بالبنود التي طُرحت اليوم وأمس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/60/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء أنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن يُدلي بها المندوبون من مقاعدهم.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لنا بممارسة حق الرد، في حين تقترب الجلسة من نهايتها. تتصل تعليقاتي بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح. وسأتوخى الإيجاز والإيجابية في ملاحظاتي. أولا، نعتقد اعتقادا راسخا أن المؤهلات التي يتعين توفرها في بلد معيّن للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن يُبت فيها على أساس مساهمات ذلك البلد في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، فيما يتعلق بمسائل الماضي، أود أن أسجّل أن رئيس الوزراء كويزومي أعرب، في العديد من المناسبات، بما في ذلك في ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام، أمام ما يزيد على ١٠٠ من زعماء العالم الذين حضروا مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي في باندون، إندونيسيا، عن أسف اليابان العميق إزاء ما تسببت فيه أثناء فترة حكمها الاستعماري وعدوانها، وذكر عزمها المتجدد على المساهمة في تحقيق السلام والرفاهية في العالم في المستقبل. ثم عرض تلك الأفكار بالتفصيل في ١٥ آب/أغسطس من هذا العام. ويود وفد بلدي أن يذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي كافة بأن الاجتماع الخامس لمحادثات الأطراف الستة

جرى في بيجين، وأن محادثات ثنائية بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجريت في الأسبوع الماضي بعد أن علقت لمدة سنة. وقد حصل تبادل عميق للآراء بين ممثلي بلدينا بشأن مسائل مختلفة، بما في ذلك تسوية القضايا السابقة المؤسفة، وكذلك المسائل المعلقة التي تكتسي أهمية. وقد اعتبروا المحادثات مفيدة واتفقوا على أنه سيكون من المستحسن إعادة إجراء المحادثات الثنائية في المستقبل القريب.

السيد ري سونغ هيون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن إصلاح مجلس الأمن يؤثر على مصالح سائر الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها. ولهذا السبب، تعتبر مناقشة إصلاح المجلس أمرا معقدا للغاية. وقد قدم وفد بلدي اليوم آراءنا بشأن تلك المسألة، بما في ذلك أساليب عمل المجلس. وذكرنا خصوصا مراهنة اليابان على مقعد دائم ومسألة الجرائم السابقة. وإن تلك المسألة في الحقيقة تعتبر معيارا لتقييم مدى التزام اليابان بتحقيق السلام. وإن وفد بلدي مصر على موقفه إزاء إصلاح مجلس الأمن، وخصوصا مسألة المقاعد الدائمة.

بشأن ما قاله ممثل اليابان قبل قليل عن التزامه بتحقيق السلام، ليس بوسعنا أن نعرف حقيقة نوايا اليابان. نحن بحاجة إلى أفعال – أعمال تساير الأقوال، لأنهم يقولون شيئا ويفعلون شيئا آخر. وأحد الأمثلة على ذلك هو أنهم ما زالوا يقدسون جرائمهم السابقة. لا أريد أن أتعرض لذلك بالتفصيل. ولهذا فإننا جديون تماما في موقفنا تجاه إصلاح مجلس الأمن.

كما تطرق ممثل اليابان إلى القضايا الثنائية، ولكن بما أن هذا المنتدى ليس هو المنتدى المناسب لتناولها، فلن أدخل في تفاصيلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد وصلنا إلى نهاية النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن. أود أن أشكر الوفود على الروح الجدية والهادئة والبناءة، وفي بعض الحالات، تنم عن سعة في المعرفة، وهي الروح التي تحلوا بها خلال مناقشة تقرير مجلس الأمن ومسألة إصلاح مجلس الأمن.

أعتقد أنه يمكنني القول إنه، نتيجة للمناقشات، أصبح لدينا رأي وتصور أوضح بشأن مواقف الدول الأعضاء من عمل مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن. وسيدرك الأعضاء أنه من غير الممكن تقديم عرض موجز منصف وكامل لذلك النقاش الغني والشامل، ولهذا فإنني سأكتفي بذكر بعض التعليقات.

في ما يتعلق بتقرير مجلس الأمن، لاحظ عدد من الوفود التحسينات التي طرأت على عمق واتجاه ومحتوى التقرير. كما تم الترحيب بالتقرير الذي قدمه رئيس مجلس الأمن، السفير أندريه دنيسوف، ولقي تقبلا حسنا. وقد شددت بعض الوفود على الحاجة إلى استمرار التقرير في ذلك الاتجاه وإلى أن يصبح أكثر تحليلا حتى يخدم بحق الهدف المتوخى منه كوسيلة للتواصل مع الجمعية العامة.

وكما يذكر الأعضاء، دعا ممثلو العديد من الدول الأعضاء إلى تعزيز التبادل بين المجلس والجمعية، في مجالي حفظ السلام ونظام الجزاءات مثلا.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن نفسه، أنا متأكد من أننا تتبعنا كلنا بكثير من الاهتمام الموقف الذي أعربت عنه الوفود خلال اليومين السابقين. يبدو أن هناك دعما عاما لجعل المجلس ذا طابع تمثيلي واسع وفعالية مستمرة، بالطبع، وكذلك لتحسين أساليب عمله بغية تعزيز مشروعية قراراته. غير أنه من الواضح أن الآراء ما زالت متضاربة – وفي بعض الحالات بالغة التضارب – بشأن طرائق إصلاح المجلس، وخصوصا بشأن توسيعه. وتبين هذه المسألة بوضوح المصالح الأساسية للدول الأعضاء.

لقد شكل تحسين أساليب العمل مفهوما متكررا وموضوعا هاما للنقاش. وإنني أفهم أنه ستستمر مناقشة هذه المسألة بين الدول الأعضاء. كما تم الإعراب عن النوايا والاهتمامات من طرف وفود مختلفة للقيام بخطوات ملموسة أخرى في مرحلة مقبلة. وفي ما يخص عملية مواصلة النظر في إصلاح المجلس، دعا عدد من الدول إلى استمرار عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أشكر الرئيسين المشاركين على العمل الذي قاما به في ذلك الصدد.

أظن أن كل ما نحن بحاجة إليه الآن هو أن نحلل تحليلا كاملا التعليقات التي ذكرت خلال المناقشات، وننظر في ما قالته الوفود في هذه الهيئة. وسأهتدي في عملي بالوثيقة الختامية وبالنقاش، وكذلك بالاقتراحات الإضافية الأخرى ومبادرات الأعضاء الممكنة بغية تلبية الشرط المنصوص عليه في الوثيقة الختامية، وهو استعراض التقدم المحرز في نهاية السنة. وإن جدية النقاش اليوم واللهجة التي كانت سائدة خلاله تشكلان مساهمة مهمة لقيام الجمعية العامة بعملية استعراض التقدم المحرز. وسأواصل الإصغاء للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام المرحلة الحالية من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/60/352)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، فإن الأمين العام مكلف، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، بأن يخطر الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلام والأمن الدوليين التي ينظر فيها مجلس الأمن، وبالمسائل التي كف عن النظر فيها.

هل لي إذا أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/60/352؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.